

النقود في العراق: دراسة تطبيقية للمدة 1980-2013

م. وسام حسين علي العنيزي

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الأنبار

Determinants of velocity of money in Iraq: An Empirical Study for the period 1980-2013

Wisam H. Ali Al Aneizy

Al_wesam_83@yahoo.com

2013-1980

يهدف

أسلوب انجل جرانجر للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ وجود علاقة طويلة الاجل
نقود ولكلا النموذجين (النواتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الصرف، معدل التضخم، سعر الفائدة، التطور المالي) خلال مدة الدراسة، كما تبين ان هناك علاقة قصيرة الاجل للعوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود ولكلا النموذجين ايضاً وتوصلت الدراسة الى ان جميع العوامل وفي كلا النموذجين تؤثر على سرعة دوران النقود عدا عامل التطور المالي حيث جاءت معلمته غير معنوية احصائياً وبينت النتائج ان 82% من التغيرات التي تحصل في سرعة دوران النقود تفسرها العوامل الداخلة في النموذج و 18% من التغيرات تفسرها العوامل الداخلة في النموذجين ايضاً. الدراسة ان دالة سرعة دوران النقود غير مستقرة وفي كلا النموذجين وهذا يدل على عدم قدرة السياسة النقدية في العراق بالتنبؤ بسرعة دوران النقود لذا ينبغي عليها الأخذ بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة فيها لما لها من اثار كبيرة على الاقتصاد العراقي.

السياسة النقدية في العراق

ية:

Abstract

The research aims to find out the factors influencing on velocity of money in Iraq for the period 1980-2013 by using the Engle Granger method of co-integration and error correction, and the results showed the presence of long-term factors affecting relationship in velocity of money and both models (GDP, exchange rate, the rate inflation, interest rate, financial development) during the period of the study also shows that there are short-term factors affecting relationship in velocity of money and both models, also study found that all the factors in both models affect the velocity of money

except for financial development factor where it came from his parameter statistically not significant and the results showed that 82% of the changes that occur in the velocity of money explained by factors inside in the model and 18% of the changes are explained by other factors outside the model, and the study concluded that the velocity function of money is not stable in both models, this indicates a lack of monetary policy's ability in Iraq to predict velocity of money. So should by taking into account the factors affecting them because of their significant effects on the Iraqi economy.

.1 :

1-1-1 : تشير سرعة دوران النقود الى عدد مرات استخدام وحدة النقود في عمليات البيع والشراء خلال فترة زمنية محددة، والتغيرات في سرعة النقود ذات أهمية كبيرة نظرا للدور الذي تلعبه في التأثير على مستوى مثلها في ذلك مثل التغيرات في كمية النقود المصدرة من قبل البنك المركزي فزيادتها أو انخفاضها يحمل نفس ثر الذي تولده الزيادة أو الانخفاض في كمية النقود المصدرة على النشاط الاقتصادي ، فهي تمثل مفهوما مفيدا لواضعي السياسة النقدية فمتى ما السياسة يمكن ان يستهدف تحقيق مستوى معين من عرض النقود الذي يتسق مع تحقيق المستويات المرغوبة للنمو في الناتج المحلي الحقيقي ومعدل التضخم وغيرها من العوامل الاقتصادية الاخرى وتعد قضية تدفقات الدخل بالكتلة النقدية ذات اهمية خاصة في تقييم فاعلية السياسة النقدية لسرعة دوران النقود اهمية كبيرة في تحديد الناتج الكلي وكيفية التحكم فيه الا انها غير مستقرة مما تجعل السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي امام مشكلة ليست بالسهلة في تحديد الكمية المناسبة من عرض النقد والذي يعتقد انها تحقق أهدافه لذا ينبغي الوقوف على العوامل التي تجعل سرعة دوران النقود غير مستقرة وتشخيصها.

-1-1-1 :

النقود في العراق وتحديد العوامل المؤثرة عليها، يلاحظ ان سرعة دوران النقود في العراق وبتعاريفها المختلفة الفترة الماضية والذي صاحبها تقلبات في النشاط الاقتصادي وهذا يستلزم معرفة العوامل التي قادت الى هذه لكي تتمكن السلطات النقدية من تحديد الحجم الأمثل لعرض النقد وتحقيق أهدافها المرجوة.

-2-1-1 أهمية البحث: تكمن أهمية دراسة سلوك سرعة دوران النقود في الامور التالية:

- سلوك سرعة دوران النقود وتحديد العوامل المؤثرة فيها وذلك من خلال استخدام التحليل النظري يل القياسي.
- .2013-1980

• أهمية سرعة دوران النقود لصناع القرار الاقتصادي في تحديد الطلب الكلي وكيفية التحكم فيه.

3-1-1-1 فرضية البحث: تنقسم فرضية البحث الى فرضيات رئيسية والتي يحاول ا

:

- هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين سرعة دوران النقود في العراق بتعاريفها المختلفة والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة 1980-2013.
- هناك علاقة توازنية قصيرة الاجل بين سرعة دوران النقود في العراق بتعاريفها المختلفة والعوامل المؤثرة فيها خلال 1980-2013.
- تتأثر سرعة دوران النقود في العراق بتعاريفها المختلفة بشكل إيجابي بكل من (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي، معدل التضخم، سعر الفائدة (1980-2013).

4-1-1-1 : يهدف البحث الى دراس

التالية:

- النظري التحليلي لمفهوم سرعة دوران النقود والعوامل المؤثرة فيها.
- دراسة وتحليل النظريات المفسرة لسرعة دوران النقود.
- تحديد العوامل المحددة لسرعة دوران النقود في الاقتصاد العراقي خلال (1980-2013) القياسي.

5-1-1-1 منهجية البحث: استند البحث في استخلاص نتائجه على منهجين هما، المنهج الاول، اسلوب

التحليل النظري من خلال

عن طريق التطرق الى مفهومها وطرق قياسها نظريات الاقتصادية المفسرة

على الاسلوب الكمي القياسي

(1980-2013) من خلال تقدير سرعة دوران النقود وفقاً لأسلوب انجل جرانجر للتكامل المشترك

وتصحيح الخطأ.

6-1-1-1 هيكل البحث: اختبار فرضية البحث والوصول الى أهدافه فقد تم تقسيم البحث الى

الفقرة الثانية

النقود اما الفقرة الثالثة فقد بينت سرعة دوران النقود في العراق والعوامل المؤثرة فيها

في حين خصصت الفقرة الرابعة للنموذج القياسي المستخدم وتحليل نتائج التقدير، واخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

7-1-1- سبعة متغيرات وهي كل من (معدل سرعة دوران النقود بالمفهوم

الضيق V1 ج المحلي الإجمالي الحقيقي V2

GDP، سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي EX IN IR

(FD) 2013-1980 وقد كان السبب الرئيسي في اختيار هذه العينة

توفر البيانات كما تم استبعاد الأخرى لعدم توفر البيانات بما مؤشرات السوق المالية.

8-1-1- بيانات البحث: النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي وكذلك التقارير الصادرة من

وزارة التخطيط اذ جمعت البيانات لسبعة متغيرات وللمدة 2013-1980

34

9-1-1- تحديد متغيرات الدراسة: (معدل سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق V1

(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (V2

GDP EX IN IR (FD

تفسيرية

2-1-

(Gill, 2010) والتي أجريت في باكستان اذ اخذت كل من الناتج الحقيقي والتطور المالي وسعر الفائدة

33

الى ان هناك علاقة طردية بين سرعة دوران النقود والعوامل المحددة لها، واوصت الدراسة القائمين على السياسة النقدية ان تأخذ بنظر الاعتبار سرعة دوران النقود وكذلك العوامل المؤثرة فيها لأنها من الأمور الضروري معرفتها لأي سياسة نقدية فعالة، إضافة الى دراسة (Akinlo, 2012) في نيجيريا والتي استخدم فيها النموذج المشترك لمعرفة العلاقة بين التطور المالي وسرعة دوران النقود للمدة 2010-1986

الصرف له اثر سلبي على سرعة دوران النقود وان معدل نصيب الفرد له اثر إيجابي عليها في نيجيريا خلال المذكرة وان السلطات النقدية لا تستطيع اصدار المزيد من النقود دون توليد معدلات تضخم عالية كما اكدت الدراسة على أهمية سرعة الابتكارات في القطاع المالي، كما تناولت دراسة (Priyatama and Apriansah, 2010) في إندونيسيا العلاقة بين النقود الالكترونية وسرعة دوران النقود اذ وجدت ان استخدام النقود الالكترونية - كأداة دفع بديلة كان مفيداً للاقتصاد الإندونيسي لا سيما للمشاريع متناهية الصغر كما ان

مسألة النقود الالكترونية تعتبر عامل مهم قد غير دلة الطلب على النقود وقلل من متوسط كمية النقود الـ وقد أدت الى زيادة دوران النقود في الاقتصاد، اما دراسة (Okafoe and Etal, 2013) في نيجيريا والتي درست

1985-2012 مستخدمة بيانات سنوية ومعتمدة على نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ وقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات منها وجود علاقة طردية بين الدخل وسرعة دوران النقود وبين سعر الفائدة وسرعة دوران النقود والقيمة السوقية للاسهم وسرعة دوران النقود ووجود علاقة عكسية بين التضخم وسرعة دوران النقود وسعر الصرف وسرعة دوران النقود إضافة الى ان جميع العوامل هي ذو اثر معنوي دوران النقود في نيجيريا، واستنتجت الدراسة بانه لا يمكن للسلطة النقدية اصدار المزيد من النقود من دون ضغوط تضخمية عالية وعليها ان تأخذ بنظر الاعتبار عند صياغة سياسة نقدية سليمة النظرة التقليدية للاستقرار وسرعة دوران النقود في الاقتصاد غير المستقر، وأكدت درا (Caruso, 2001) التي أجريت على 25 دولة والتي تناولت العلاقة بين أسعار الأسهم وسرعة دوران النقود بان سرعة دوران النقود بمعناها الواسع تتعلق بأسعار الأسهم والتي تعتبر تكلفة الفرصة البديلة وان قوة العلاقة بين سرعة دوران النقود وأسعار الأسهم تختلف من خر وهي تعتمد على الأرباح التي يمكن الحصول عليها من سوق الأسهم كما ان هناك اتجاهات طويلة

الاجل بين أسعار الأصول وسرعة دوران النقود، وان دراسة (Ranjan and Kar, 2014)

العلاقة الديناميكية بين سرعة دوران النقود والقطاعات الخارجية والمعاملات الالكترونية للمدة 1982-2012 وأثبتت الدراسة بان السير العشوائي لسلوك سرعة دوران النقود غير عشوائي وذلك من خلال اختبار ARIMA وهذا يخدم التحليل الديناميكي ، كما أظهر اختبار جرانجر للسببية ان التغيرات التي تحصل في المعاملات الالكترونية تسبب التغيرات التي تحصل في سرعة دوران النقود وان التغيرات التي تحصل في سرعة دوران النقود لا تسبب التغيرات التي تحصل في المعاملات الالكترونية كما ان القطاع الخارجية والتدخلات تسبب التغيرات التي تحصل في سرعة دوران النقود وليس العكس إضافة الى ان القطاعات الخارجية (التجارة، التدفقات، الديون، التحويلات المالية من الخارج، الاستثمارات في الهند وتدخلات البنك الاحتياطي الهندي) لها تأثير على سرعة دوران النقود وذلك من خلال تحليل نموذج VAR واخيراً تم استخدام دوال الاستجابة النبضية لتحليل الصدمات والتي تحصل في المتغيرات الأخرى وقد تم ملاحظة ان سرعة دوران النقود السنوية تستجيب بعد السنة الأولى للصدمات التي تحصل في القطاعات الخارجية، فيما ركزت دراسة (Omer, 2010)

النقود والاستفادة منها من قبل القائمين على السياسة النقدية اذ بينت ان سرعة دوران النقود لكل من (M1, M2, MO) لديها علاقة مستقرة مع محدداتها وأوضحت ان سلوك المدى الطويل لسرعة دوران النقود لكل من M2 MO تعتمد على الدخل والتقلبات في الدورات الاقتصادية وأسعار الفائدة وان سرعة دوران النقود لا M1

الفائدة والتضخم والدخل وهذا ناتج من تركيز السياسة النقدية M2 MO (Altayee and Adam, 213) في السودان العلاقة بين سرعة دوران النقود والتطور المالي باستخدام عدة طرق قياسية مثل

2012-1992

VAR

ذات دلالة إحصائية بين التطور المالي وسرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق VM1 للتكامل المشترك وان التطور المالي يؤثر بشكل إيجابي على سرعة دوران النقود وهذا يعني ان التطور المالي في الاقتصاد السوداني يعمل في مراحل متقدمة وهذا عامل مهم جداً في عملية التنبؤ بسرعة دوران النقود لذا ينبغي من القائمين على السياسة النقدية ان يأخذوه بنظر الاعتبار وان التضخم له تأثير مباشر على سرعة دوران النقود VM1 الامر الذي يحدد السياسة النقدية من احداث زيادة معدلات نمو اقتصادي من دون تأجيج التضخم واستخدمت (مش أداة المرابحة) وذلك لان الاقتصاد السوداني يهيمن عليه نظام التمويل الإسلامي

كبدل لاسعار الفائدة اذ وجدت علاقة موجبه بينه وبين سرعة دوران النقود VM1
التغيرات في جميع المتغيرات تؤثر على سرعة دوران النقود على المدى الطويل في السودان،
(Anderson and Etal, 2015) في الولايات المتحدة الامريكية التي اخذت الفترة بين الازمة المالية في عام
1929 والازمة المالية العالمية في عام 2008 اذ تميزت هذه المدة بتقلبات في السيولة وتغيرات في الطلب على
النقود فقد شهدت هذه المدة أزمات مالية واقتصادية وأكدت الدراسة على أهمية ادراج التفاعلات الضمنية بين
مستويات ثلاثة متغيرات وهي تكلفة الفرصة البديلة للـ M2 وانخفاض تكاليف المعاملات في المدى الطويل اي
M2 ومقياس المخاطر المالية المتوقعة للمشاركين في السوق وتم تقدير نموذج سرعة دوران النقود

V2

V2

المالي والأنظمة المصرفية الرئيسية كما ان البنك الاحتياطي الفيدرالي واجه تحدي متمثل بعدم قدرته على منع
الاحتياطات الفائضة الامر الذي أدى الى ارتفاع M2
علاوات المخاطر يجعلها تعود الى طبيعتها وخصوصاً في ظل التحولات الناجمة عن الإصلاح المالي، وأثبتت
الدراسة ايضاً بان سرعة دوران النقود للـ M2 لها أهمية كبيرة لصانعي السياسات ليس فقط اثناء الازمات المالية
ولكن ايضاً في فترات
من قمم ازمتها وتوصلت الدراسة الى ان الزيادة في سرعة دوران النقود بمقدار 6-7%
2% سنوياً .

دراسة (سليمان، 2003)
2000 ومحاولة معرفة درجة استجابة سرعة دوران النقود للمتغيرات المختارة وهي (اجمالي الناتج المحلي، نصيب
الفرد من الدخل القومي، معدل التضخم، الرصيد النقدي، نسبة العملة خارج الجهاز المصرفي وعدد فروع البنوك
ية) وأوضحت الدراسة بأن 98% من التغيرات الكلية في سرعة دوران النقود تفسرها التغيرات في المتغيرات
2% من التغيرات فيها تعود الى عوامل أخرى ، وهناك علاقة طردية بين سرعة دوران النقود وعدد فروع
البنوك التجارية ونسبة العملة خارج الجهاز المصرفي ومعدل التضخم ونصيب الفرد من الدخل القومي وعلاقة
عكسية بين سرعة دوران النقود والرصيد النقدي المتباطئ ، وان السياسات التوسعية كالسياسات التي تهدف الى
زيادة الدخل القومي قد تنعكس في نهاية الامر في التضخم وان السياسات التي تنصب في توسعة القاعدة البنكية
لها مردود إيجابي في زيادة الحس الائتماني وبالتالي التقليل في التعامل بالنقود كوسيلة مباشرة للدفع مما أدى الى
تقليل التعامل خارج الجهاز المصرفي، و دراسة (المعجل، 2004) في السعودية التي حللت سلوك سرعة دوران
النقود والعوامل المؤثرة فيها للمدة 1968-2002
المشترك لسرعة دوران النقود بتعاريفها المختلفة V1 V2 V3 لها القدرة التفسيرية العالية للمتغيرات المختلفة
وجميع معاملاتها ذات معنوية عالية وذات إشارة مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية فقد اثبتت الدراسة وجود
علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود بجميع تعاريفها مع كل من الدخل الحقيقي وقيمة التداول في سوق الأسهم في
حين جاءت العلاقة الطردية مع معدل الفائدة والابتكارات المالية ممثلة بتطور عدد أجهزة الصرف الالي وبعد ما
تطبيق نموذج تصحيح الخطأ لسرعة دوران النقود بتعاريفها المختلفة وتوصلت الدراسة الى ان افضل التقديرات

المتحصل عليها من تقديرات نماذج تصحيح الخطأ لدالة سرعة دوران النقود V_1 V_2 إذ جاءت جميع معاملات المتغيرات التفسيرية معنوية وذات إشارات مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية ، ومن خلال اختبار جوهانسن ان متغير الدخل الحقيقي من اهم المتغيرات المحددة لسرعة دوران النقود في حين تنخفض أهمية تأثير متغيري معدل الفائدة والابتكارات المالية وان سرعة دوران النقود بتعريفها V_1 V_2 عند صياغة السياسة النقدية لحالة المملكة العربية السعودية، دراسة (الجويجاتي والربيعي، 2012) في العراق لمعرفة العلاقة السببية بين سرعة دوران النقود والمستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي وكذلك معرفة فاعلية السياسة النقدية خلال 1991-2011 وباستخدام اختبار سببية Granger أثبتت الدراسة ان هناك علاقة سببية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي الى سرعة دوران النقود في المدى الطويل وان التغيرات في سرعة دوران النقود لها اثار مباشرة

تتميز هذه الدراسة عن ما سبقها من دراسات حول محددات سرعة دوران النقود انها سوف يتم تطبيقها لأول مرة حسب علم الباحث على الاقتصاد العراقي وباستخدام نموذج انجل جرانجر للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، إذ 1980-2013

الصورة امام القائمين على السياسة النقدية في العراق لكي يؤخذ هذا العامل بنظر الاعتبار عند تحديد الحجم الامثل لعرض النقد وتحقيق أهدافهم.

-2

2-1 - مفهوم سرعة دوران النقود وطرق قياسها

اد الوطني وهو يمثل مدى رغبة الأفراد في إنفاق النقود أو الاحتفاظ بها ، وتعرف سرعة دوران النقود بأنها متوسط عدد المرات التي تتفق فيها الوحدة النقدية الواحدة لإنجاز المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة (الجنابي وارسلان ، 2009: 77) نتقل فيه وحدة النقد من يد لأخرى كوسيط للتبادل لفترة من الزمن هي عادة سنة تشير سرعة دوران النقود (Velocity of money) إلى عدد المرات التي تتفق بها الوحدة النقدية الواحدة لتسوية المدفوعات النقدية خلال فترة زمنية قدرها سنة. وهي تعبر عن العلاقة بين الدخل (GNP) ومتوسط الخزين النقدي خلال فترة زمنية معينة، وتكمن اهمية سرعة دوران النقود من خلال الاثر المتباين والكبير على معدل الأسعار والنقود، ولكن العرض النقدي في تأثيره على الإنفاق والناتج يعتمد على ما يحدث للطلب على السيولة أو سرعة دوران النقود.

يمكن قياس سرعة دوران بعدة طرق الا ان هناك طريقتين أكثر استخداماً وشيوعاً وهما

(transaction velocity) تشير

تداول بها الوحدة النقدية مقابل السلع والموجودات المالية وتقاس على اساس (المعيجل، 2004: 20).

$$V_t = \frac{\text{Debits}}{\text{Gross demand deposits}} \quad \dots \quad (1)$$

وغالبا ما تشتمل على قدر كبير من الازدواجية لأنها تتضمن على السلع الوسيطة والانتاجية النهائية والموجودات المالية (الجنابي وارسلان:78) لذلك يمكن اعتباره مؤشراً تقريبياً في الاقتصاد للمعاملات النقدية الكلية كما يمكن اعتباره مقياساً ملائماً لمدى كفاءة استخدام النقود في تسوية الالتزامات المالية.

(Income velocity) تشير الى عدد المرات التي تتداول بها الوحدة النقدية الواحدة بوصفها دخلاً لغرض تحويل الناتج النهائي خلال فترة زمنية معينة وتقاس حسب هذا المفهوم بحاصل القيمة الجارية للناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات على كمية النقود وهو المقياس لاستخراج (المعجل:18 19).

$$V_y = \frac{GDP}{M} \quad \dots \quad (2)$$

وعلى الرغم من سهولة هذا المقياس الا ان هناك جدل كبير بين الباحثين الأول حول مضامين التعاريف المختلفة للدخل (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي) والثاني حول التعريف الملائم للنقود فمنهم من يرى ان التعريف الضيق M_1 يرى ان التعريف الواسع M_2 هو الأفضل اما الفريق الثالث يرى ان التعريف الاوسع M_3 هو التعريف الملائم ، وان الكلي على السلع والخدمات. فحجم الاتفاق يتغير اما بتغير عرض النقود او سرعة الدوران ثابته، فعرض النقود سوف يحدد حجم الاتفاق الكلي ومستوى الناتج الكلي، اما إذا كان سرعة الدوران غير ثابتة لا يمكن توقعها فتصبح عندئذ رقابة البنك المركزي على عرض النقد غير كافية في التأثير على حجم (المعجل:19).

ذه سيتم الاعتماد على المقياس الثاني (سرعة دوران الدخل) وذلك لسهولة قياسها ولتجنب الازدواجية وكذلك لتوفر البيانات إضافة الى اعتمادها من قبل اغلب الباحثين.

2-2- النظريات التي فسرت سرعة دوران النقود

ان من النظريات الأولى التي تطرقت الى سرعة دوران النقود هي النظرية النقدية من خلال معادلة التبادل للاقتصادي الأمريكي فيشر والتي نصت على ان كل ما يدفعه الافراد ثمناً للسلع والخدمات التي يشترونها تساوي كل ما يحصلون عليه من بيع السلع والخدمات التي يمتلكونها ويمكن التعبير عنها رياضياً بالمعادلة التالية (شنيش، 2013: 253) (Brand, Gerdesmeier and Roffia, 2002;10) :

$$MV = PY \quad \dots \quad (3)$$

$$V = \frac{PY}{M} \quad \dots \quad (4)$$

حيث ان: كمية النقود = M = V = P =

Y

وبما ان حجم الإنتاج ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل وان عرض الإنتاج يخلق الطلب عليه وان العوامل الحقيقية هي المحدد الفعلي والنهائي لحجم الإنتاج فأن حجم المعاملات ثابت نسبياً وهو يتحدد بعوامل تفسيرية عن العوامل التي تحدد عرض النقد، اما سرعة دوران النقود فأنها تتأثر بالبيئة التي تتداول فيها هذه النقود وتخضع

لعادات واعتبارات لا تتغير في المدى القصير وانما يمكن ان تتغير في الاجل الطويل، أي ثبات سرعة دوران النقود وحجم المعاملات في المدى القصير (Gill;179).

اختلفت نظرية الأرصدة النقدية مع نظرية فيشر في تفسير حالة التوازن في الاقتصاد اذ ركزت نظرية فيشر في تحليلها على عرض النقد، اما نظرية الأرصدة النقدية فقد ركزت على الطلب على النقود في تحليلها اذ نصت على ان قيمة النقود تتحدد بعرض النقود والطلب عليه وان مستوى الأسعار يتم تحديده عن طريق تساوي كمية عرض النقد مع الكمية التي يرغب الجمهور الاحتفاظ بها في أي وقت، وان أي تغيير يحصل في مستوى الأسعار وبالتالي في قيمة النقود يعود الى التغير في عرض النقود او الطلب عليها او كليهما.

يحتفظ الجمهور بالنقد كقوة شرائية لتغطية قيمة السلع والخدمات التي يحتاجونها ويشترونها خلال فترة زمنية معينة وان حجم القوة الشرائية المحتفظ بها بصورة نقد يختلف باختلاف حجم المعاملات فكلما ز

ازداد مقدار القيمة الشرائية التي يرغب الجمهور في الاحتفاظ بها ، كما ان الطلب على القوة الشرائية هذا يتناسب مع طول المدة التي يختار الجمهور من خلالها الاحتفاظ بالنقد لتغطية معاملاته منها فكلما زادت تلك الفترة كلما شرائية وتستند هذه النظرية على معادلة التبادل نفسها ولكن يتم تفسيرها بشكل مختلف

ويطلق عليها معادلة كامبردج وهي(سليمان،2003: 32-36):

$$M = KPY \quad \dots \quad (5)$$

$$K = \frac{M}{PY} \quad \dots \quad (6)$$

حيث ان : كمية النقود المتوفرة او الطلب على النقود = M

K = نسبة السلع والخدمات المتوفرة والتي يرغب الجمهور الا

Y =

P =

مجموع النقود المطلوبة من قبل الجمهور للاحتفاظ بها كقوة شرائية = KPY

(4)

ان العلاقة بين سرعة دوران النقود V

يرغب الاحتفاظ بها بصورة نقد K في معادلة الأرصدة النقدية (معادلة 6) علاقة عكسية اذ يمكن الحصول على

سرعة دوران النقود من خلال المعادلة التالية (Okafor and etal,2013:33):

$$V = \frac{1}{K} \quad \dots \quad (7)$$

ان أي زيادة في سرعة دوران النقود ينتج عنه تقليل في المدة التي يحتفظ الجمهور خلالها بالأرصدة النقدية والعكس صحيح ، ف K تمثل مقياس للطلب على النقد كمستودع للقيمة فان أي تغيير في قيمتها تؤثر بشكل عكسي على

لقد انتقدت النظرية الكمية بشقيها نظرية فيشر ونظرية الأرصدة النقدية من قبل الاقتصادي الإنكليزي كينز الذي كان من المدافعين عن النظرية الأخيرة الا انه بعد ذلك توجه بانقادات للنظرية الكمية التي افترضت ان عند مستوى الاستخدام الكامل وثبات سرعة دوران النقود ، فقد اكد كينز ان سرعة دوران النقود ليست ثابتة بل هي متغيرة وبناءا على ذلك فقد ادخل تعبيرات على نظرية الطلب على النقود خاصة فيما يتعلق بالطلب على النقود لتفسير التغير في سرعة دوران النقود اذ افترض ان الطلب على النقود ينقسم الى ثلاثة اقسام

طلب بدافع التبادل (المعاملات الجارية) وبدافع الاحتياط والقسم الثالث بدافع المضاربة ، واعتبر كينز ان الطلب على النقود لغرض المعاملات والاحتياط يعتمد على الدخل وذو علاقة طردية اما الطلب على النقود لغرض المضاربة يعتمد على سعر الفائدة ويرتبط بعلاقة عكسية ويمكن التمثيل عنها بالمعادلة التالية (1999 :30):

$$\frac{Md}{P} = f(Y, i) \quad \dots \quad (8)$$

$$\frac{Md}{P} = KY - hi \quad \dots \quad (9)$$

حيث ان h رجة استجابة كمية النقود الحقيقية المطلوبة لتغير معدل الفائدة ، وبما ان الطلب على النقود ذو علاقة عكسية مع معدلات الفائدة فان سرعة دوران النقود ترتبط بعلاقة طردية مع معدل الفائدة اذ ان الارتفاع في معدلات الفائدة يشجع الناس لحيازة ارصدة نقدية اقل لمستوى مح اعلى ويعود السبب في ذلك للتقلبات الكبيرة في معدلات الفائدة (المعجل:13).

$$V = \frac{PY}{M} \quad \dots \quad (10)$$

$$V = \frac{PY}{f(Y, i)} \quad \dots \quad (11)$$

وأضاف كينز ان التقلبات في سرعة دوران النقود يمكن ان تكون نتيجة للتوقعات المستقبلية غير المستقرة في المستويات العادية لمعدلات الفائدة والتي تؤدي الى عدم الاستقرار في سرعة دوران النقود لذلك اثبتت نظريته ان سرعة دوران النقود ليست ثابتة ولكنها مرتبة بعلاقة طردية بمعدلات الفائدة والتي تتقلب بشكل كبير ، كما وجد كينز تفسيراً لعدم فاعلية السياسة النقدية كأداة لزيادة الطلب فاذا كان اتجاه التغير في سرعة دوران النقود عكس اتجاه التغير في كمية النقود فان النقود تفضل في احداث أي تغييراً مباشراً على الدخل الحقيقي او على مستوى (المعجل :14).

عادة النظرية الكمية للنقود من جديد على يد الاقتصادي ميلتون فريدمان Milton Friedman ء هذه النظرية من جديد واختلف مع التقليديين في استخدام فرض التوظف الكامل كما اتفق معهم في ان النقود تلعب دوراً في عمليات التبادل ولكنه نظر الى النقود كأى سلعة او اصل اخر يطلبه الناس ، فالكميات المطلوبة من ذات العلاقة والامر مشابه تماماً للكميات المطلوبة من النقود والتي تعتمد على سعر النقود والدخل وأسعار السلع الأخرى ذات العلاقة وغيرها من محددات الطلب المعتاد ، وان النقود تطلب لانها تمثل وسيلة بديلة للثروة وتقوم بعملية تسيير عملية التبادل التجاري إضافة الى تحقق تياراً من الخدمات (Gill;179).

ويرى فريدمان ان الفرد لديه مجموعة من الأصول البديلة التي يمكن ان يوظف ثروته فيها وان الطلب على اصل ما هو دالة لمعدل العائد الخاص بهذا الأصل ولمعدلات العائد على الأصول البديلة كما ان جزءاً من الثروة يستثمر مع لها عوائد تتمثل في معدل الفائدة المتحقق عليها وبالتالي فانه يمكن النظر الى معدل الفائدة على انه معدل العائد على السندات والأسهم ، اما بالنسبة للجزء الذي لا يتلقى فائدة (الجزء السائل من الثروة) فان اهم مكون من مكونات العائد عليه هو معدل التضخم المتوقع و

الطلب على النقود الحقيقية هو دالة للثروة والتي تقاس بمتغير الدخل الدائم ومعدلات الفائدة ومعدل التضخم وهي بذلك تقترب من النظرية الكينزية وتأخذ الشكل التالي (: 35):

$$\frac{Md}{P} = f(Y^p, r^p - r^m, r^e - r^m, \pi^e - r^m) \dots \quad (12)$$

حيث ان: الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية = Md =
 $r^e - r^m =$ $r^p - r^m =$

العائد المتوقع على حيازة السلع نسبة الى النقود (معدل التضخم المتوقع) = $\pi^e - r^m$.
 وبما ان الطلب على الأصول يرتبط ايجابياً بالثروة فأن الطلب على النقود مرتبط ايجابياً بالثروة (الدخل الدائم عند فريدمان) ويستطيع الفرد حيازة الثروة في عدة اشكال بالإضافة الى النقود والتي صنفها فريدمان الى ثلاثة أصناف لسلع، وتتمثل الدوافع وراء حيازة هذه الأصول بدلاً عن النقود بالعائد المتوقع على كل منها نسبة الى العائد المتوقع على النقود ويمكن كتابة معادلة سرعة دوران النقود بناءً على معادلة الطلب على النقود السابقة وكما يلي (Okafor and etal:40):

$$V = \frac{PY}{M} \dots \quad (13)$$

$$V = \frac{PY}{f(Y^p, r^p - r^m, r^e - r^m, \pi^e - r^m)} \dots \quad (14)$$

-3-2

اختلفت النظريات في تفسير سرعة دوران النقود وطرق حسابها ولكل واحد منها وجه نظر في ذلك اما العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود فأنها متعددة ومتجددة ومرتبطة في المتغيرات الاقتصادية التي تتميز بالديناميكية لذلك سيتم اخذ اغلب هذه العوامل وكيفية تأثيرها على سرعة دوران النقود (المعيجل :59-67) (سليمان :32-36).

2-3-1- يعتبر الدخل من اهم العوامل المحددة لسرعة دوران النقود وقد لا تخلو دراسة من التأكيد على هذا المتغير ، ولكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في تحديد المقياس الأمثل لهذا المتغير و سرعة دوران النقود اذ يعتقد البعض ان العلاقة بين الدخل الحقيقي وسرعة دوران النقود علاقة طردية كما في الدراسات التطبيقية الحديثة (Akino:2012 , Gill: 2010) ، ويستخدم البعض مقياساً بديلاً عن الدخل الدائم او من اعتقادهم بان الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن الدخل للفترة الحالية وان سلوك المستهلك يعتمد على الثروة او الدخل الدائم وان الطلب على النقود يتأثر بالدخل الدائم وليس في الدخل الحالي ، ويؤكد بعض الاقتصاديين أمثال (Friedman, 1911; and Selden,1956) بين سرعة دوران النقود ومتوسط دخل الفرد علاقة عكسية وهي سارية المفعول في الدول الصناعية والنامية على حد سواء في حين يشكك البعض الاخر في هذه العلاقة ومن هؤلاء (Soligo,1967; and Melitz and correa,1970) ويلاحظ مما سبق بانه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على وضوح سلبية العلاقة بين متوسط الدخل الفردي الحقيقي وسرعة دوران النقود .

2-3-2- ان تزايد نمو عرض النقد سيرفع إمكانية تغير معدل الفائدة وبالتالي يزيد مخاطر حياة السندات مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على النقود ومن ثم تراجع سرعة دوران النقود وهذا ما برره (Mascaro and Meltzer,1983; and Evans 1984) في إضافة متغير عرض النقد في سرعة دوران النقود وهناك رأي مماثل لفريدمان (Friedman,1984) الذي اكد بان تزايد تقلب نمو النقود في 1979 عندما اعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تغيير الية عملياته مما أدى الى ارتفاع مستوى عدم الاستقرار والذي أدى بدوره الى ارتفاع الطلب على النقود وانخفاض سرعة دوران النقود .

2-3-3- ان ارتفاع معدلات الفائدة على الموجودات البديلة للنقود كالودائع الزمنية والسندات الحكومية ستدفع بالأفراد نحو الاقتصاد في ارصدهم النقدية بسبب تكلفة الفرصة المرتفعة للاحتفاظ بالنقود والتي لا تدر عائداً مقارنة بعوائد الموجودات غير النقدية والذي سيؤدي الى ميل الافراد الى تخفيض ارصدهم النقدية بدلاً من تفضيل السيولة ومن ثم سيؤدي ذلك بدوره الى ارتفاع في سد .

2-3-4- :
على المدى القصير والطويل وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة الاحتفاظ بالنقود فان الارتفاع الحاصل في المستوى لها مستقبلاً (التضخم المتوقع) يؤدي الى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود ومن ثم عدم تفضيل الافراد والمؤسسات الاحتفاظ بالنقود مما يجعل الانفاق على السلع والخدمات امراً منطقياً والذي يؤدي الى تخفيض في متوسط الأرصدة النقدية المحتفظ بها وهذا سيعمل على زيادة سرعة دو .

ان معدل التضخم المتوقع له علاقة بمعدلات الفائدة الاسمية ففي الأسواق المالية المتطورة تستجيب لمعدلات الفائدة الاسمية التي تتمتع بحرية التحرك لاي توقع في ارتفاع المستوى العام للأسعار لتعويض الدائنين عن انخفاض القوة الشرائية وهذا يعني ان معدل الفائدة الاسمي والتضخم المتوقع لهما تأثير على سرعة دوران النقود من خلال الطلب على الأرصدة النقدية، اما في الأسواق غير المتطورة والتي تخضع فيها معدلات الفائدة للرقابة فان معدلات الفائدة لا ترتفع للتعبير عن التضخم المتوقع لها فان الافراد سوف يتجهون الى اقتناء ال .

2-3-5- : تعتبر العلاقة بين تقلبات سعر صرف العملة في بلد ما وسرعة دوران هذه العملة علاقة عكسية وخصوصاً في الظروف التي تكون فيها درجة الاحلال بين العملات المختلفة كبيرة، فان ارتفاع سعر لصرف الحقيقي للعملة يجعل الاحتفاظ بهذه العملة من قبل الافراد والمؤسسات مرغوباً فيه وهذا سوف يؤدي الى زيادة الطلب على العملة وانخفاض سرعة دورانها اما اذا انخفض سعر صرفها فان هذا سوف يدفع الافراد والمؤسسات الى عدم الاحتفاظ بهذه العملة ومحاولة التخلص منها والذي سيزيد من سرعة دورانها.

2-3-6-حجم العمليات في الأسواق المالية:

بحجم العمليات في الأسواق المالية (عمليات بيع وشراء الأوراق المالية) فان زيادة حجم وقيمة المعاملات المالية تؤدي الى زيادة الطلب على

2-3-7- : يعتبر انتشار فروع المصارف في مختلف ارجاء البلاد يساهم في تشريع انتقال النقود من شخص لآخر وعاملاً مشجعاً في تغيير الوعي المصرفي مما يؤثر على سرعة دوران النقود ، فان زيادة فروع ف المدن الى اقبال الافراد على استخدام الشيكات وأجهزة الصرف الالي وزيادة الوعي المصرفي واستخدام الودائع الجارية نظراً لاعتمادهم عليها ولسرعة وسهولة استخدام شبكة الصرف الالي إضافة الى كثرة الحسابات الجارية وكبر حجم المبالغ النقدية التي تودع فيها نتيجة لكثرة المصارف التجارية وتعدد فروعها وبالتالي زيادة سرعة دوران النقود.

2-3-8- : ان الافراد يمتلكون محافظ استثمارية متكونه من عدة أصول بضمنها موجودات سائلة على شكل نقود وودائع جارية او زمنية، وان التحول من الودائع الجارية الى الودائع بسبب ارتفاع أ الفائدة الزمنية سوف تكون له اثار مباشرة على عرض النقود (انخفاض عرض النقود) M_1 بالدرجة الأساس من الأرصدة العاطلة فان سرعة دوران النقود لهذا الجزء ستزداد كما ان التحول من الودائع الجارية الى الودائع الزمنية ستجعل للبنوك إمكانية التوسع في منح القروض والذي سوف يؤدي الى زيادة عرض النقود (سوف يعود عرض النقد الى مستوياته الاصلية) وبما ان النقود التي تم خلقها من قبل الجهاز المصرفي عن طريق منح القروض سوف تعمل على تحريك الاقتصاد وزيادة دوران النقود ، لكن قياس درجة التطور المالي ام اذ يرى كل من (Bordo and Jonung,1981,1987,1990) اجمالي عرض النقود في حين اعتمد الاقتصادي (Aghevli,1980) الى اجمالي الودائع تحت الطلب والودائع الزمنية او نسبة عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1 ومن المتوقع انخفاض هاتين النسبتين مع انتشار النشاط المصرفي التجاري فمع حدوث تطور مالي يجب ان تنخفض هذه النسبة وستمثل الإشارة السالبة للمعامل اثراً ايجابياً للتطور المالي على سرعة د

2-3-9- : ان زيادة عرض النقود يصبح لدى النظام المالي ارصدة نقدية كبيرة من خلال عمليات توفر النقود بشكل سريع (تصبح القروض والائتمان متاحه بشكل وافر) وهذا سوف يؤدي الى زيادة معدل ما يحصل في فترات الركود الاقتصادي والكساد الاقتصادي والذي يؤدي الى التأخر في سداد القروض او عدم الوفاء بالالتزامات وافلاس المصارف وانكماش معايير الائتمان وهذا يدفع المستهلكين والمؤسسات الى الاحتفاظ بالنقود لرغبتهم بأن يكونوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المدفوعات عند استحقاقها مما يؤدي الى انخفاض معدل دوران النقود في الاقتصاد.

(درجة تحضر المجتمع، نمط التجارة الخارجية، التكامل التجاري، مدى انتشار المقايضة في الاقتصاد وطرق تحصيل وجباية الضرائب).

3- تحليل سرعة دوران النقود في العراق والعوامل المؤثرة فيها

2013-1980

-1-3

3-1-1- سرعة دوران النقود خلال عقد الثمانينات: شهدت فترة الثمانينات تذبذبات طفيفة في سرعة دوران النقود بجة الاستقرار النسبي الحاصل بالمشورات الاقتصادية على الرغم من الانخفاض المستمر الحاصل في معدل نمو سرعة دوران النقود كما مبين في الجدول (1) وقد يعود السبب في ذلك الى الازمات الحاصلة بسبب الحرب العراقية الإيرانية وانخفاض أسعار النفط.

1990-1980

(1)

	بالمفهوم		بالمفهوم الضيق	
	4.711469		5.950758	1980
-48.8596	2.409466	-44.6583	3.293252	1981
-15.2415	2.042227	-22.4841	2.552794	1982
-18.5425	1.663547	-10.5548	2.283352	1983
17.23039	1.950183	15.86765	2.645666	1984
-1.40589	1.922766	-1.66188	2.601698	1985
-24.339	1.454784	-16.3976	2.175081	1986
-2.91061	1.412441	-2.42793	2.122272	1987
-7.90069	1.300848	-3.45508	2.048946	1988
-15.7945	1.095385	-16.0766	1.719545	1989
105.2522	2.248302	111.7587	3.641285	1990

(1).

3-1-2- سرعة دوران النقود خلال عقد التسعينات: ان عقد التسعينات شهد تغيرات كبيرة على جميع المستويات والتي اثرت بشكل مباشر على القطاع الاقتصادي اذ شهد في بدايته الحرب العراقية الكويتية والتي اعقبها الحرب العسكرية والاقتصادية التي شنتها الولايات المتحدة الامريكية مع الدول المتحالفة معها وفرض الحضر الاقتصادي على العراق مما تسبب بتدهور المشورات الاقتصادية لا سيما النقدية منها ولأجل معالجة بعض المشاكل عمدت الحكومة آنذاك بعدة إجراءات اهمها تعويم العملة والذي اعطى حيز واسع لل نقدية بزيادة عرض النقد من خلال زيادة نفقات الدولة وخصوصاً برنامج إعادة ما دمرته الحرب وبناء المواقع الرئاسية والجوامع وغيرها من المشاريع الأخرى والتي تسببت في ارتفاع المستوى العام للأسعار وبشكل كبير جداً وحصول أزمات نقدية حادة كادت ان تنهي الاقتصاد العراقي آنذاك كل هذا التغيرات اثرت وبشكل كبير على سرعة دوران النقود فقد شهدت طفرة كبيرة جداً وهذا يوضحه الجدول (2)

دوران النقود ارتفاعات كبيرة جداً اذ وصلت في عام 1997 114% 101% بالمفهوم الضيق وسرعة دوران النقود بالمفهوم الواسع على التوالي.

1990-1980

(2)

	بالمفهوم		بالمفهوم الضيق	
-43.7812	1.263967	-52.7426	1.720778	1991
53.97085	1.946141	52.34512	2.621522	1992
41.55885	2.754935	41.95849	3.721473	1993
114.2383	5.902124	86.52499	6.941477	1994
45.36138	8.57941	36.80484	9.496277	1995
-30.8603	5.931782	-28.7273	6.76825	1996
101.7849	11.96944	114.8154	14.53924	1997
-14.4874	10.23538	-12.8689	12.66821	1998
53.7574	15.73765	83.34316	23.22629	1999
42.50314	22.42665	26.62958	29.41136	2000
-35.7265	14.41439	-33.9465	19.42724	2001
-19.9129	11.54408	-22.9509	14.96852	2002
-36.1222	7.374098	-40.3258	8.932344	2003

(1)

:

2003: بعد الحرب الامريكية واسقاط نظام الحكم في 2003/4/9 تغيرت -3-1-3

السياسة الاقتصادية برمتها فبعد ان كان الاقتصاد العراقي يتبع ويطبق النظام الاشتراكي تحول الى تطبيق النظام الرأسمالي اذ بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي واليات الحول الى النظام الحر بالتطبيق في عام 2004 ويلاحظ ان هذه الفترة شهدت تغيرات بسيطة كما في الجدول (3) والسبب يعود الى الاستقرار النسبي في المؤشرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.

1990-1980

(3)

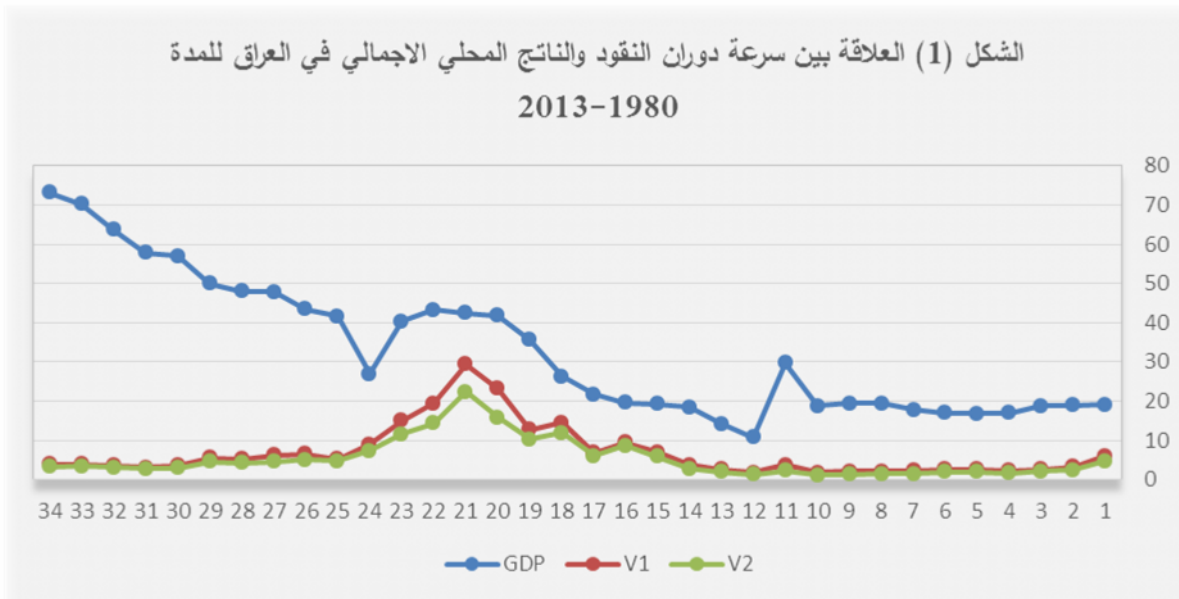
	بالمفهوم		بالمفهوم الضيق	
-37.2143	4.629876	-41.2751	5.245506	2004
8.342339	5.016116	22.97685	6.450758	2005
-9.47291	4.540944	-4.15236	6.1829	2006
-8.82378	4.140261	-17.0097	5.131207	2007
8.790911	4.504228	8.557069	5.570288	2008
-36.0508	2.880418	-37.1223	3.502469	2009
-6.67602	2.688121	-10.5752	3.132076	2010
12.18294	3.015613	11.06641	3.478685	2011
10.88237	3.343783	13.61675	3.952369	2012
-3.00806	3.2432	-2.80235	3.841609	2013

(1).

-2-3

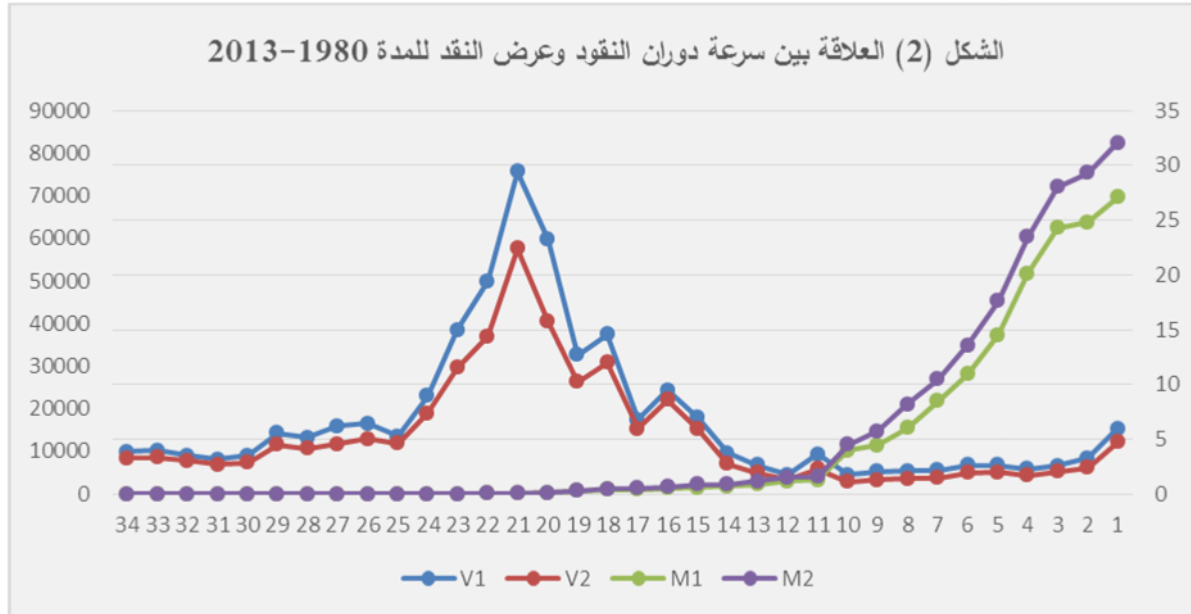
تتميز المتغيرات عينة الدراسة خلال المدة 1980-2013 في العراق بنوع من الاستقرار إضافة الى سيرها مطابق لما جاءت به النظريات من العلاقات التي تربط بينها باستثناء المدة (1997-2002) شهد فيها معدل سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق وبالمفهوم الواسع ارتفاعاً ملحوظاً ويعود سبب هذا الارتفاع الى تدهور المؤشرات الاقتصادية نتيجة الحضر الاقتصادي وزيادة نفقات الدولة بسبب تطبيق مشروع إعادة بناء ما دمرته الحرب وارتفاع المستوى العام للأسعار ويمكن توضيح علاقة سرعة دوران النقود بالمتغيرات الاقتصادية بشكل منفصل وكما يلي:

3-2-1- العلاقة بين سرعة دوران النقود والدخل الحقيقي: ان الدخل الحقيقي في العراق ممثل بالناتج ا
2013-1980 نو علاقة موجبه مع سرعة دوران النقود وهذا ما بينه الشكل
(1) اذ يلاحظ ان منحني الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP يسير مع سرعة دوران بالمفهوم الضيق V1
V2 ن هذا الامر ناتج من العلاقة المباشرة بينها وهذا ما
نصت عليه النظرية الاقتصادية.



(1)

3-2-2- العلاقة بين سرعة دوران النقود وعرض النقد: ان العلاقة بين سرعة دوران النقود وعرض النقد في
2013-1980 قة عكسية وكما مبين من خلال الشكل (2) باستثناء فترة التسعينات والتي
شهدت طفرة كبيرة بسبب الازمات النقدية التي حصلت آنذاك ، كما يتبين ان علاقة سرعة دوران النقود بعرض النقد
علاقة ضعيفة وهذا ناتج من ضعف العمل بالسندات والتي تنخفض أسعار الفائدة عليها كلما ازداد
يدفع الافراد الى زيادة طلبهم على النقود وبالتالي انخفاض سرعة دوران النقود.

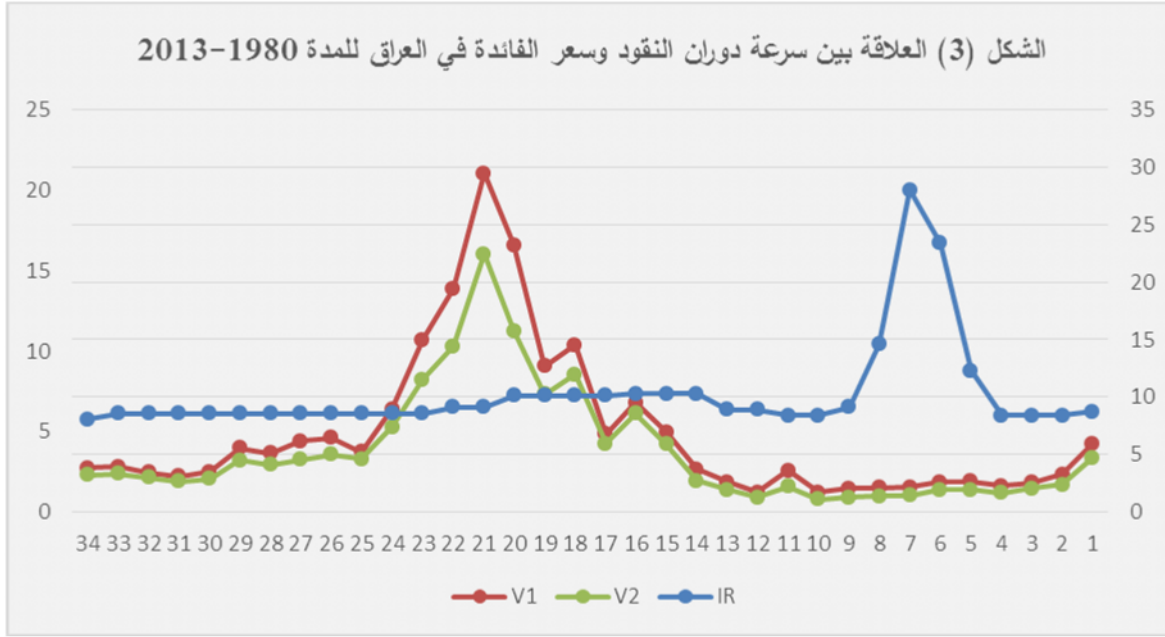


(1)

:

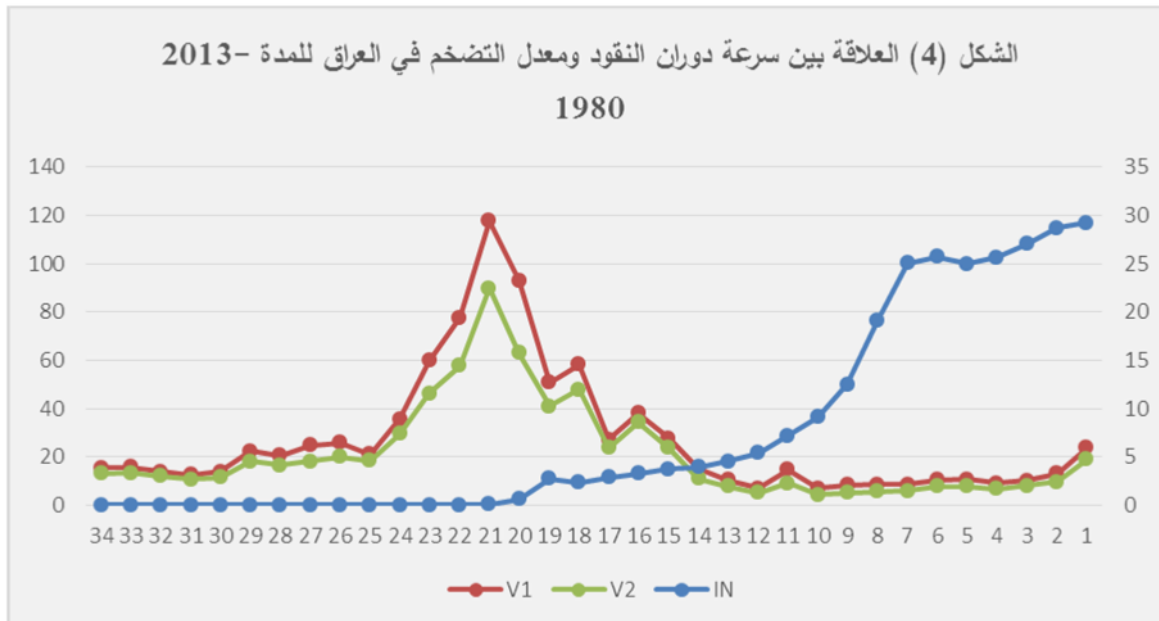
3-2-3- العلاقة بين سرعة دوران النقود وسعر الفائدة: يتبين من خلال الشكل (3) ان العلاقة بين سعر الفائدة لنقود علاقة طردية 2013-1980

في كل من متغيرات سرعة دوران النقود في فترة التسعينيات وهذا يعود الى الوضع الاقتصادي بشكل عام اذ كان الاقتصاد العراقي يعاني من الحضر الاقتصادي المفروض آنذاك والذي أدى الى تدهور الكثير من المؤشرات كما ان هناك طفرة في سعر الفائدة في الفترة الأخيرة وهي ناتجة عن ارتفاعات في معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة الاسمية من قبل البنك المركزي العراقي.



(1)

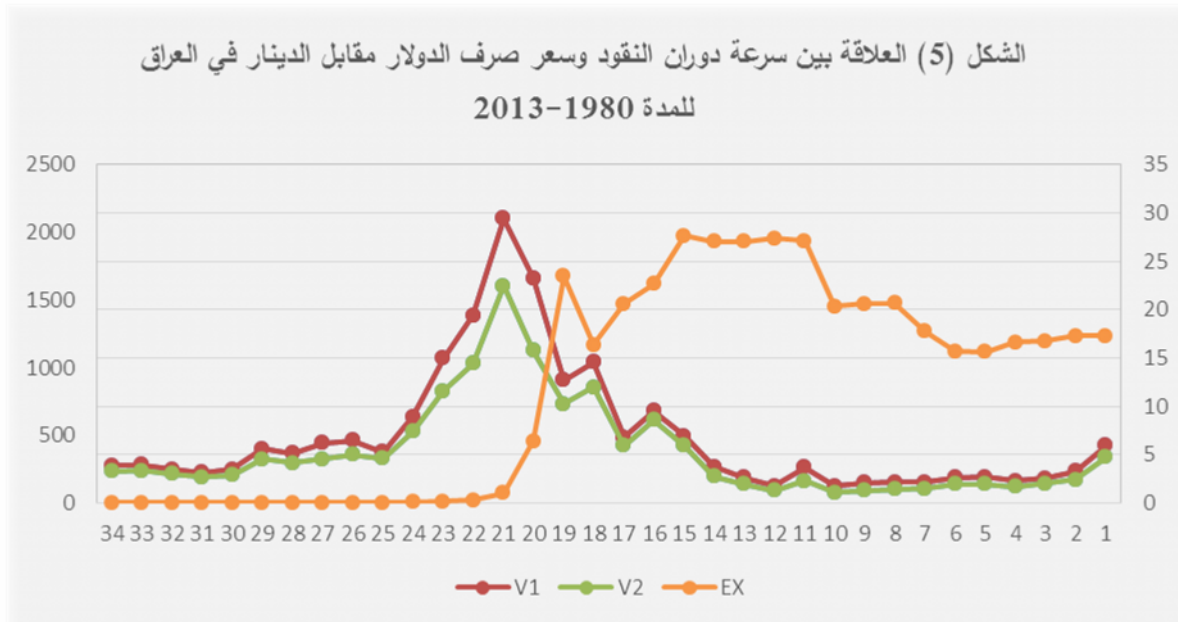
3-2-4- العلاقة بين سرعة دوران النقود : ان العلاقة بين معدل التضخم ممثل بالمستوى العام
 للأسعار وسرعة دوران النقود علاقة عكسية
 2013-1980
 سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق وبالمفهوم الواسع كما موضح بالشكل (4) وتحديدًا الفترة التي حصلت فيها
 أزمات نقدية بعد عام 1996 وهذا يتعارض مع المنطق الاقتصادي وان سبب سلبية هذه العلاقة هو سلوك الافراد
 بزيادة طلبهم على النقود لغرض تسوية مدفوعاتهم اليومية كلما ارتفع المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى



(1)

:

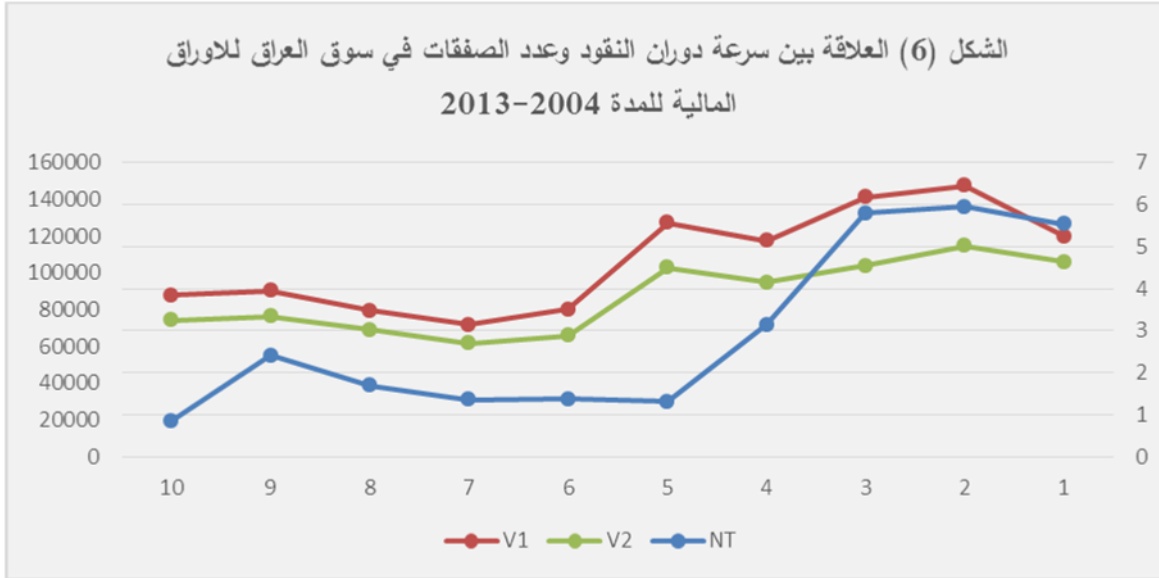
3-2-5- العلاقة بين وسرعة دوران النقود وسعر صرف الدولار: ان العلاقة بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي EX وسرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق V1 و V2
1980-2013 علاقة طردية والذي يوضح الشكل (5) وهذا ما تؤكدته النظرية الاقتصادية فأن ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار يعني ذلك انخفاض سعر صرف العملة المحلية اتجاه الدولار والذي بدوره يؤدي الى انخفاض قيمتها مما يدفع الافراد الى التخلص منها.



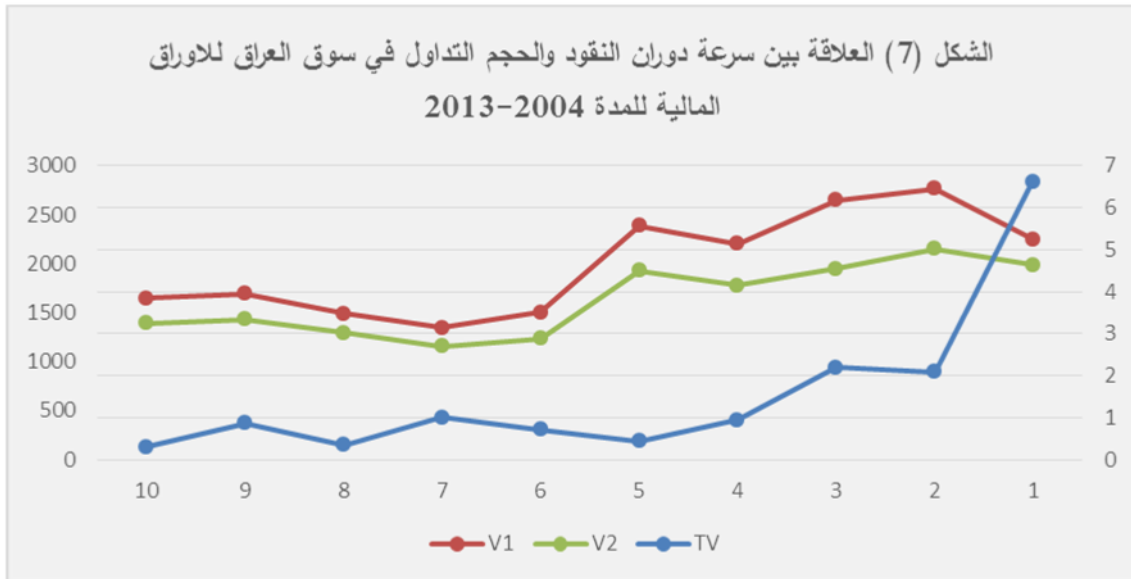
(1)

:

3-2-6- العلاقة بين سرعة دوران النقود وحجم العمليات في الأسواق المالية: يتبين من خلال قراءة الاشكال البيانية (6 7) ان العلاقة بين سرعة دوران النقود وحجم العمليات في الأسواق المالية ممثلة بمؤشر عدد الصفقات 2004-2013 علاقة عكسية اذ يلاحظ ان كلما زادت عمليات البيع والشراء في سوق العراق للأوراق المالية تقابلها انخفاض واضح في سرعة دوران النقود.



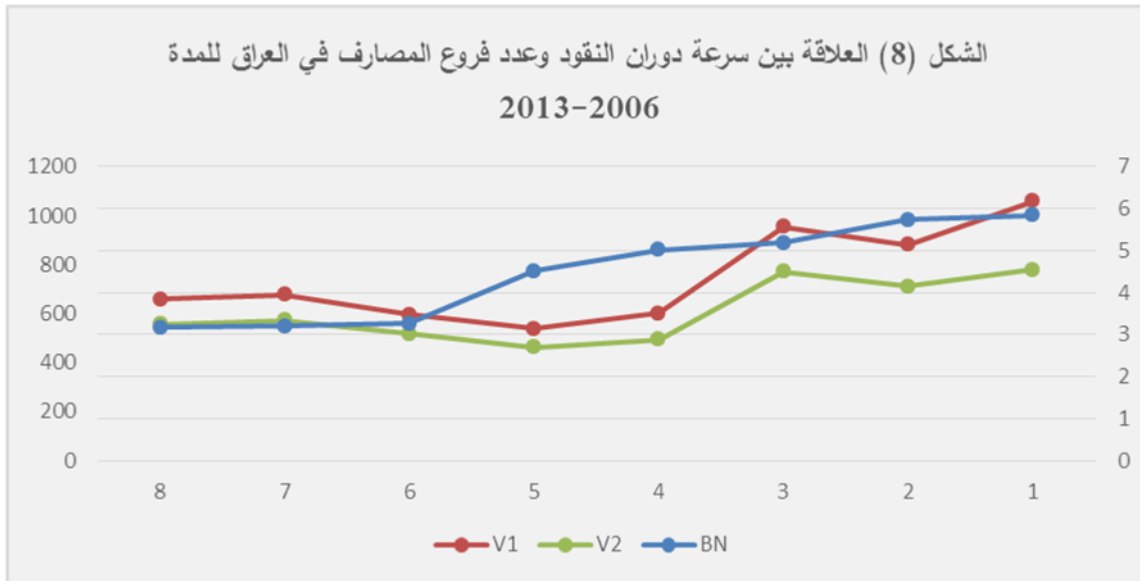
- 1- التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية
- 2- بيانات الملحق (1)



- 3- التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية
- 4- بيانات الملحق (1)

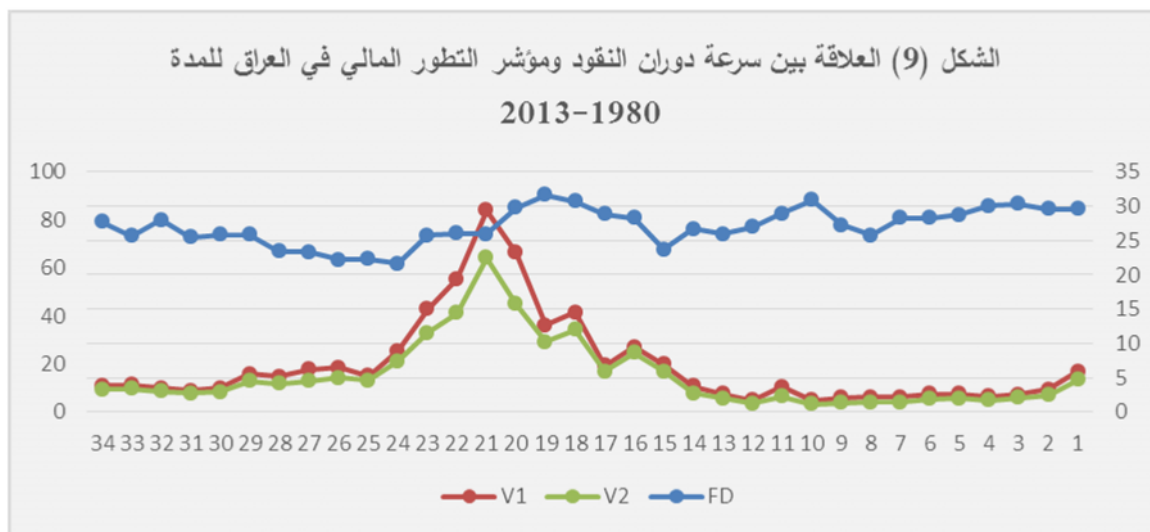
7-2-3- العلاقة بين سرعة دوران النقود وعدد المصارف: يتبين من خلال قراءة الشكل (8) ان العلاقة بين 2013-2006 علاقة عكسية وهذا يتنافى مع منطوق

الاقتصادي ويعود سبب ذلك الى ضعف عمل هذه المصارف وانخفاض دورها في الاقتصاد اذا ما اخذ بنظر الاعتبار عددها المتزايد خلال هذه المدة .



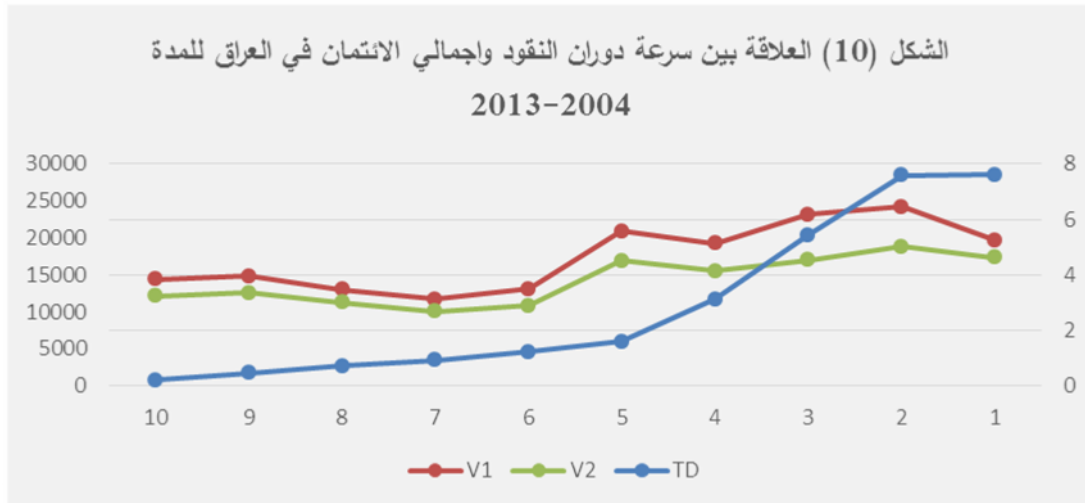
- 1- النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي
- 2- بيانات الملحق (1)

3-2-8- العلاقة بين سرعة دوران النقود والتطور المالي: يلاحظ ان التطور المالي ذو علاقة شبه طردية مع 2013-1980 وهذا ما يتوافق مع النظريات الاقتصادية، اذ يبين الشكل (5) ان منحنى التطور المالي يسير بشكل شبه مستقر اما معدل سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق والواسع فقد شهد بعض التغيرات والذي يؤكد ان هناك عوامل أخرى أدت الى هذه التغيرات من دون متغير التطور المالي.



(1)

3-2-9- العلاقة بين سرعة دوران النقود : يتبين من خلال ق (10) ان العلاقة بين 2004-2013 في العراق علاقة عكسية ويعود السبب في سلبية هذه العلاقة الى ضعف الائتمان الممنوح إضافة الى عدم استخدامه داخلياً اذ تذهب اغلب القروض الى استيراد استثمارها داخلياً لا سيما القروض الزراعية.



- 1- النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي
2- بيانات الملحق (1)
4- النموذج القياسي المستخدم ونتائج التقدير
1-4- الاطار النظري للنموذج القياسي:

4-1-1-1- اختبارات الاستقرار: ابحاث الاقتصادية والمالية لاختبار الاستقرار من الأولويات الضرورية في الدراسات التطبيقية وذلك لوجود اتجاهات عشوائية معنوية تجعل السلسلة غير مستقرة (2011: 181) لغرض اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات ومعرفة درجة تكامل هذه السلاسل سيتم استخدام Augmented Dickey-Fuller يعتمد على الاتي (Dickey and Fuller, 1981):

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + a_2 t + \sum_{j=1}^p \gamma_{j+1} \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \quad (15)$$

فيلبس بيرون والذي يعتمد المعادلة الاتي (Phillips and Perron, 1988:335):

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 y_{t-1} + a_2 t + e_t \quad (16)$$

4-1-1-2- تعتمد منهجية انجل وجرانجر على خطوتين وهما (Engle and Granger, 1987):

التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات :

السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستوياتها الاصلية فهذا يعني ان المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا ومن ثم يمكن استخدام الطرق الاحصائية التقليدية للتقدير اما اذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها الاصلية وتصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لها او الثاني فيتم تقدير نموذج العلاقة التوازنية الطويلة الاجل وفق الصيغة الآتية:-

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t \quad (17)$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ، يتم بعد ذلك اختبار استقرار البواقي (e_t) فإذا تم قبول فرضية العدم

Unit Root ($H_0: \beta = 0$) فيدل ذلك الى ان

ان سلسلة البواقي غير مستقرة يعني ذلك عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، رفض فرضية العدم ($H_0: \beta < 1$) يستنتج من ذلك بان سلسلة البواقي

يستننتج وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل

الزمنية (وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات).

• **الخطوة الثانية:** ان التوصل الى نتائج تشير الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات فلا بد من تقدير

نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) العلاقة في الأجل القصير، أو

التذبذب قصير الأجل حول اتجاه العلاقة في الأجل الطويل، ويتم تقدير هذا النموذج بإدخال البواقي

الانحدار طويل الاجل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة ووفقاً للمعادلة التالية (William and

: (Greene, 2003:654

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta X_t + a_2 e_{t-1} + e_t \quad (18)$$

اذ يشير الرمز Δ (e_t) الى حد الخطأ ، وهنا يجب ان يكون معامل حد الخطأ المقدر

سالبا الاشارة ومعنوي احصائياً ، حيث يمثل هذا المعامل نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن

تصحيحها من فترة الى اخرى ، ويسمى بنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، فهو يأخذ في

نظر الاعتبار التفاعل الحركي في الاجل القصير والطويل بين المتغيرات ومحددتها ، حيث يمثل معامل حد

تصحيح الخطأ (e_t) التي يتم تحصيلها او تعديلها في الفترة (t) (t_{-1})

(2011 :112).

4-1-3- البيانات المستخدمة: سيتم استخدام سبعة متغيرات في النموذج خمسة منها متغيرات تفسيرية وهي كل

IR IN EX GDP (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(FD) غيرات تابعة وهي (سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق V1

(V2) فقد تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث في وزارة التخطيط إضافة الى البيانات النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي ولمدة 1980-2013 وفيما يلي عملية احتساب المتغيرات:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
- سعر الصرف = سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الامريكي
- معدل التضخم = الرقم القياسي لأسعار المستهلك بسنة أساس 2009 (تم توحيد سنة الأساس للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغير المستوى العام للأسعار عن طريق تقسيم السلاسل الزمنية المختلفة على احدى السنوات بشرط ان تكون مشتركة في كلا السلسلتين وبعدها تم اختيار سنة 2009 بشكل نهائي باعتبارها سنة تتمتع بنوع من الاستقرار ومعتمدة من قبل الجهات الرسمية لا سيما الجها المركزي للإحصاء والأبحاث في وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي).

$$=$$

- التطور المالي = عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 / M2
- سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق V1 = /
- الضيق M1
- = V2 / M2

4-1-4- تحديد نوع العلاقة بين المتغيرات: يمكن تحديد العلاقة بين المتغيرات التفسيرية وفقاً لما حددته النظريات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي وكما يلي:

- ان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP وسرعة دوران النقود وفقاً للمفهومين V2 V1.
- ان هناك علاقة طردية بين سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي EX للمفهومين V2 V1.
- ان هناك علاقة طردية بين معد IN وسرعة دوران النقود وفقاً للمفهومين V2 V1.
- ان هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة IR وسرعة دوران النقود وفقاً للمفهومين V2 V1.
- ان هناك علاقة عكسية بين التطور المالي FD وسرعة دوران النقود وفقاً للمفهومين V2 V1.

2-4- عرض النتائج وتحليل

5-2-1- ائج الاستقرارية: يتبين ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها في جدول (4) ان جميع المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها وانها تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الأول هذا ما بينته نتائج اختبار ADF وفيليبس بيرون PP اذ جاءت قيمة t المحتسبة اقل من قيمتها الجدولية

الأصلي للبيانات في كلا الاختبارين ولجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 1% 5% وهذا ما يدل على عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستوياتها الأصلية، اما عند اخذ الفرق الأول للبيانات فإن قيمة t المحسوبة تصبح اكبر من قيمتها الجدولية وفي كلا الاختبارين ولجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 1% 5% وهذا يعني ان السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

(4) نتائج الاستقرارية للمتغيرات في العراق خلال المدة 1980-2013

		المستويات		المتغيرات
الحد الثابت مع الاتجاه		الاتجاه		
ADF				
-3.357231	-2.531124	-1.604942	-1.602478	V1
-2.431787	-2.210559	-1.63404	-1.620798	V2
-7.670919	-7.03424	-1.626725	0.332347	GDP
-2.791551	-2.713542	-1.406605	-0.941669	EX
-2.85662	-2.49164	-1.239443	0.164129	IN
-4.124509	-4.106232	-2.641405	-2.452117	IR
-6.340783	-0.557521	-2.804309	-2.158226	FD
-3.77	-2.644302	-3.77	-2.636901	1%
-3.19	-1.952473	-3.19	-1.951332	5%
P-P				
-5.006456	-5.047838	-1.738732	-1.771741	V1
-5.592906	-5.637033	-1.779659	-1.790661	V2
-8.901572	-7.000104	-2.166612	0.867677	GDP
-5.955878	-5.98156	-1.318012	-1.237515	EX
-2.10032	-2.3175	-0.966996	1.079786	IN
-5.490818	-5.575799	-1.818548	-2.103606	IR
-6.363054	-6.469354	-2.969878	-2.174778	FD
-4.273277	-3.65373	-4.262735	-3.646342	1%
-3.557759	-2.95711	-3.552973	-2.954021	5%

E-Views

:

5-2-2- نتائج تقدير دالة سرعة دوران النقود: بعد التوصل الى استقرار السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عند اخذ الفرق الاول لها تم تقدير دالة سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق V1
 V2 والتوصل الى نتائج التقدير والمبينة بالجدول (5) (6) والتي أعطت نتائج متقاربة الى حد كبير
 اذ بينت النتائج ان جميع العوامل التفسيرية ذات تأثير واضح ومعنوي احصائياً على سرعة دوران
 FD والتي اشارت نتائجها بأنها غير معنوية احصائياً وهذا ما يدل على ضعف ومحدودية اثر
 هذا القطاع على المؤشرات الاقتصادية خلال المدة 1980-2013، أي ان التغيرات التي تحصل في العوامل
 التفسيرية (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP ، سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي EX
 IN IR) تؤدي الى تغيرات في سرعة دوران النقود، كما أوضحت النتائج نوع هذا التأثير من
 خلال إشارة المعلمات للعوامل التفسيرية فجميعها مطابقة لما تم افتراضه مسبقاً عدا إشارة معامل التضخم IN
 جاءت اشارته سالبة والتي تدل على العلاقة العكسية بين التضخم وسرعة دوران النقود في العراق وهذه النتيجة
 تنطبق مع النتيجة التي توصل اليها (Okafoe and Etal, 2013) في نيجيريا ويعود السبب في ذلك الى سلوك
 الافراد اتجاه الطلب على النقود عند حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث يزداد طلبهم على النقود
 لغرض تسوية مدفوعاتهم اليومية مما يؤدي ذلك الى انخفاض سرعة دوران النقود، واخيراً بينت قيمة R^2
 82% من التغيرات الحاصلة في سرعة دوران النقود تفسر من قبل (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP
 صرف الدولار مقابل الدينار العراقي EX IN IR FD).

(5) نتائج تقدير دالة سرعة دوران النقود V1 2013-1980

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-9.27307	9.09007	-1.02013	0.3164
GDP	0.432117	0.115391	3.744805	0.0008
EX	0.005346	0.001177	4.542033	0.0001
IN	-0.24457	0.04801	-5.09408	0.000
IR	0.644131	0.234669	2.744846	0.0105
FD	0.001482	0.096136	0.015415	0.9878
R-squared	0.841627	Mean dependent var		6.822515
Adjusted R-squared	0.813346	S.D. dependent var		6.544871
S.E. of regression	2.827609	Akaike info criterion		5.075525
Sum squared resid	223.8705	Schwarz criterion		5.344883
Log likelihood	-80.2839	Hannan-Quinn criter.		5.167384
F-statistic	29.7596	Durbin-Watson stat		1.612268
Prob(F-statistic)	0			

E-Views :

2013-1980

(6) نتائج تقدير دالة سرعة دوران النقود V2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-10.3347	6.508182	-1.58795	0.1235
GDP	0.303682	0.084352	3.600155	0.0012
EX	0.004129	0.000865	4.773237	0.0001
IN	-0.17886	0.035044	-5.1038	0.0001
IR	0.472569	0.172352	2.741877	0.0105
FD	0.05396	0.068912	0.783034	0.4402
R-squared	0.8472	Mean dependent var		5.302766
Adjusted R-squared	0.819914	S.D. dependent var		4.923921
S.E. of regression	2.089542	Akaike info criterion		4.470552
Sum squared resid	122.2532	Schwarz criterion		4.739909
Log likelihood	-69.9994	Hannan-Quinn criter.		4.56241
F-statistic	31.04917	Durbin-Watson stat		1.734145
Prob(F-statistic)	0			

E-Views

:

5-2-3- نتائج العلاقة التوازنية الطويلة الاجل: بعد تقدير الدالة ينبغي معرفة وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ام لا وهذا ما يتم توضيحه اختبار استقرارية البواقي لدوال سرعة دوران النقود V1 V2 والمبينة في الجدولين (7 8) والشكلين (11 12) بالمفهوم الضيق V1 جاءت مستقرة بمستوياتها الاصلية والتي تعني ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل.

-1980

V1

(7) نتائج الاستقرارية

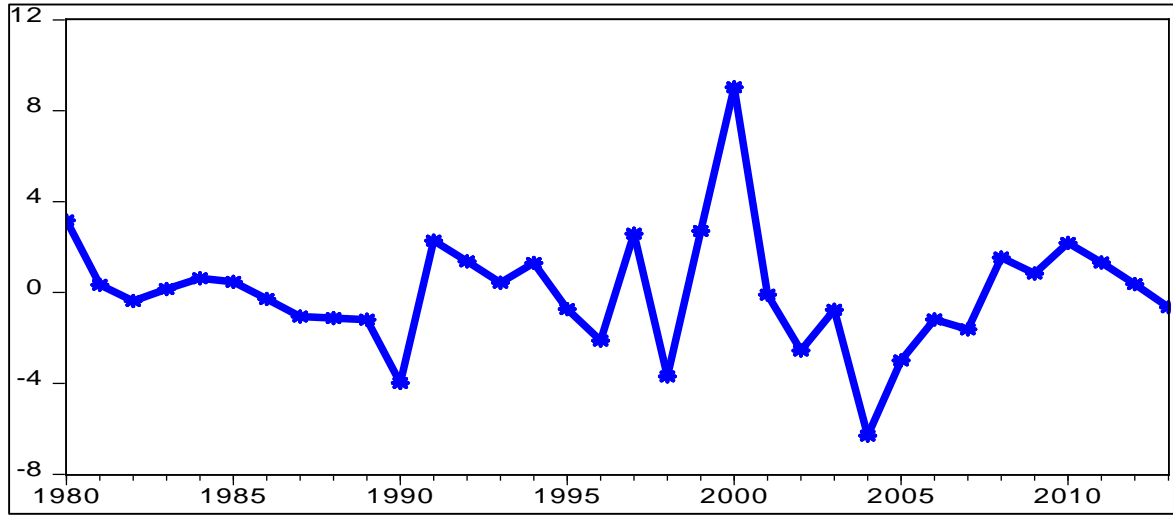
2013

P-P	ADF	
-4.77667	-4.21472	
-3.64634	-2.6369	1%
-2.95402	-1.95133	5%
-4.68769	-3.97781	التقاطع مع الاتجاه
-4.26274	-3.77	0.01
-3.55297	-3.19	0.05

E-Views

:

2013-1980 V1 في الاجل الطويل في العراق (11)



E-Views

:

2013-1980

V2

(8) نتائج الاستقرارية

P-P	ADF	
-5.09443	-4.47747	
-3.64634	-2.6369	0.01
-2.95402	-1.95133	0.05
-5.0045	-3.99093	التقاطع مع الاتجاه
-4.26274	-3.77	0.01
-3.55297	-3.19	0.05

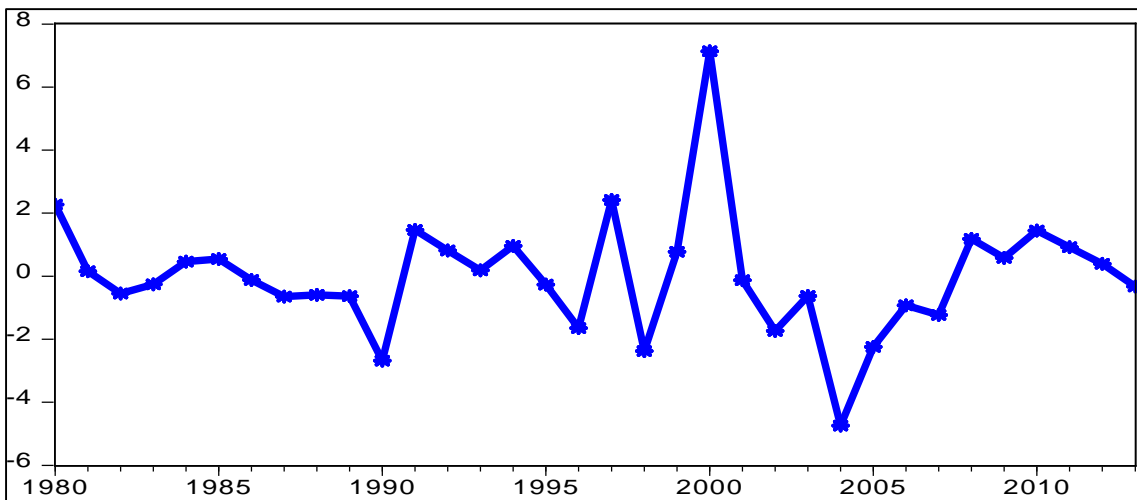
E-Views

:

2013-1980

V2 في الاجل الطويل

(12)



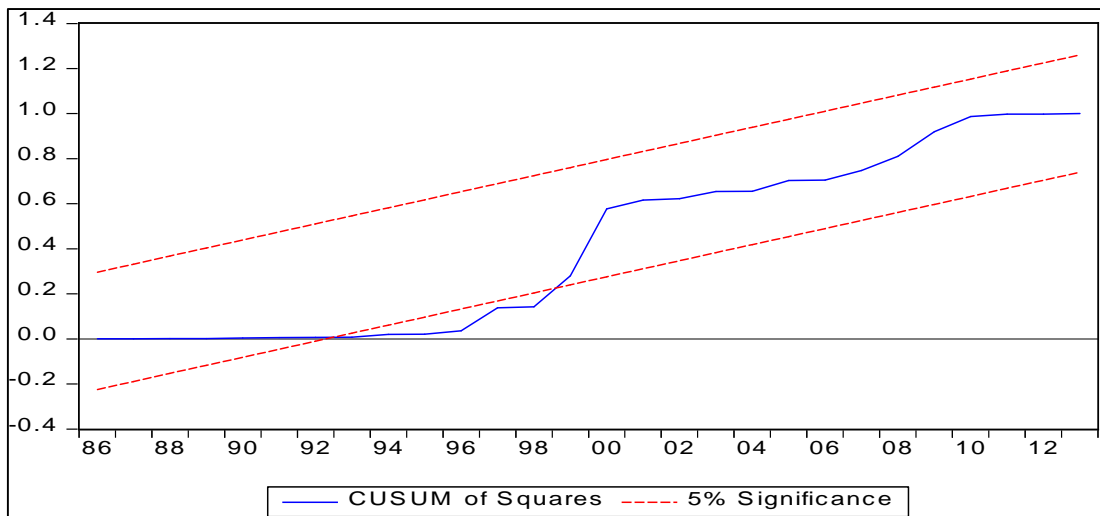
E-Views

:

4-2-5- استقرارية دالة سرعة دوران النقود في الاجل الطويل: لغرض معرفة إمكانية السياسة النقدية من التنبؤ بسرعة دوران النقود ينبغي ان تكون الدالة مستقرة ويتبين من خلال قراءة الشكلين (13 14) $V2$ $V1$ تعاني من عدم الاستقرار وهذا يؤكد بان السياسة النقدية في العراق غير قادرة على التنبؤ بمعدل سرعة دوران النقود وهذا الامر يضع القائمين على هذه السياسة امام مشكلة تحديد الحجم المناسب من عرض الـ وما يحقق أهدافها لذا ينبغي ان يؤخذ هذا العامل بعين الاعتبار.

13) $V1$ في الاجل الطويل في العراق خلال المدة 1980-2013

(13)

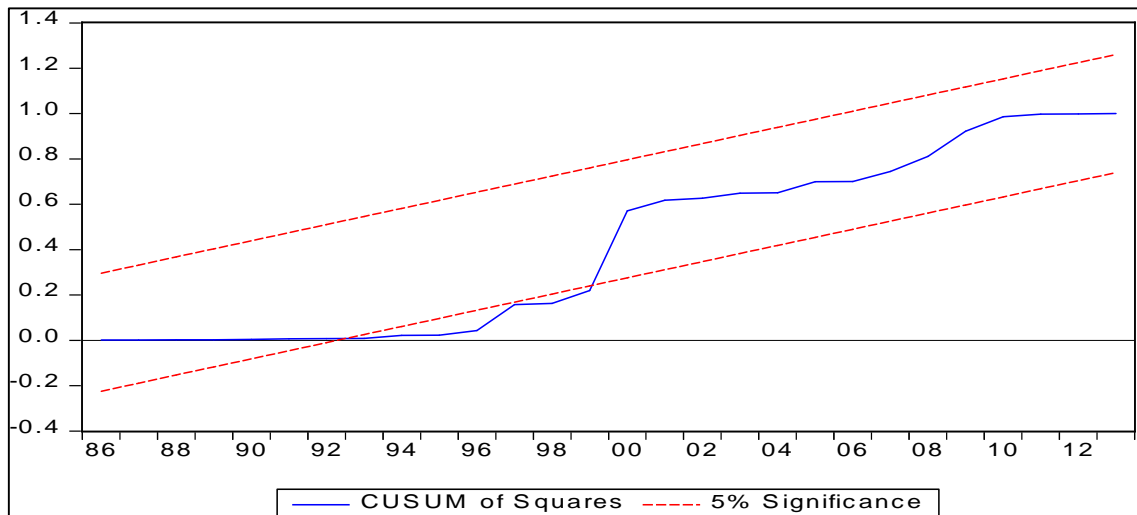


E-Views

:

14) $V2$ في الاجل الطويل في العراق خلال المدة 1980-2013

(14)



E-Views

:

5-2-5- نتائج العلاقة التوازنية قصيرة الاجل: بعد التوصل الى علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات لذا من اختبار العلاقة التوازنية قصير الاجل ويتم ذلك من خلال ادخال متغير حد الخطأ المقدر والمتباطئ زمنياً في نموذج الاجل الطويل واخذ فروق المتغيرات وتقدير الدالة من جديد لمعرفة وجود علاقة قصيرة الاجل من عدمه وذلك من خلال إشارة معامل حد الخطأ ومعنويته الإحصائية وهذا ما تم اختباره لدالة سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق V1 والنتائج مبينه في الجدولين (9) و (10) وجود علاقة توازنية قصير الاجل. ويظهر الجدول (9) ان تصحيح اختلال سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق يحت 0.83% من السنة حتى يعود الى التوازن وما يعادل 10 اشهر تقريبا ، في حين اظهرت نتائج الجدول (10) ان تصحيح الاختلال لسرعة دوران النقود بالمفهوم الواسع يحتاج 0.92% ما يعادل 11 .

(9) نتائج تقدير دالة سرعة دوران النذ V1 القصير في العراق خلال المدة 1980-2013

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.23836	0.562106	0.424048	0.675
D(GDP)	0.298972	0.087013	3.435947	0.002
D(EX)	0.007022	0.001674	4.195459	0.0003
D(IN)	-0.29609	0.09921	-2.9845	0.0061
D(IR)	0.555636	0.25304	2.195842	0.0372
D(FD)	0.013211	0.088026	0.150081	0.8819
E1(-1)	-0.83573	0.193422	-4.32076	0.0002
R-squared	0.61083	Mean dependent var		-0.06391
Adjusted R-squared	0.521022	S.D. dependent var		3.676453
S.E. of regression	2.544409	Akaike info criterion		4.891506
Sum squared resid	168.3245	Schwarz criterion		5.208947
Log likelihood	-73.7098	Hannan-Quinn criter.		4.998315
F-statistic	6.801478	Durbin-Watson stat		1.648194
Prob(F-statistic)	0.000201			

E-Views

:

(10) نتائج تقدير دالة سرعة دوران النقود V2 القصير في العراق خلال المدة 1980-2013

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.1869	0.420297	0.444687	0.6602
D(GDP)	0.223527	0.064954	3.441308	0.002
D(EX)	0.005509	0.001251	4.402668	0.0002
D(IN)	-0.22976	0.074116	-3.09996	0.0046
D(IR)	0.418484	0.18906	2.213498	0.0358
D(FD)	0.082202	0.06657	1.234823	0.2279
E2(-1)	-0.92623	0.1939	-4.77683	0.0001
R-squared	0.621996	Mean dependent var		-0.04449
Adjusted R-squared	0.534764	S.D. dependent var		2.788201
S.E. of regression	1.901781	Akaike info criterion		4.30929
Sum squared resid	94.03606	Schwarz criterion		4.626731
Log likelihood	-64.1033	Hannan-Quinn criter.		4.4161
F-statistic	7.130389	Durbin-Watson stat		1.702771
Prob(F-statistic)	0.000142			

E-Views

5- الاستنتاجات والتوصيات:

5-1-1 :

5-1-1- وجود علاقة عكسية بين عرض النقد وحجم العمليات في السوق المالية من جانب

1980-2013 من خلال التحليل النظري واستخدام الاشكال البيانية

وهذه نتيجة تنطبق مع المنطق الاقتصادي، إضافة الى وجود علاقة عكسية بين عدد المصارف

الاقتصادي ويعود السبب الى ضعف القطاع المصرفي في التأثير على سرعة دوران النقود وهذا ما

أكدته النتائج العملية في عدم معنوية عامل التطور المالي اما سلبية العلاقة مع الائتمان النقدي

الممنوح فقد تعود الى استخدام القروض الممنوحة خارجياً عن طريق استيراد السلع وعد

5-1-2 وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP

الدولار مقابل الدينار العراقي EX IN IR FD

- V2 وهذا ما يدل
وسرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق V1
على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- 3-1-5 وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP
الدولار مقابل الدينار العراقي EX IN IR FD
مفهوم الضيق V1
V2 وهذا ما يدل
على وجود تصحيح لكل اختلال يحصل في الاجل القصير.
- 4-1-5 تبين من خلال نتائج التقدير ان جميع العوامل التفسيرية تؤثر على سرعة دوران النقود في العراق
(V2 V1) من خلال المعنوية الإحصائية للمعاملات عند مستوى معنوية 1% 5%
FD الذي جاءت معنويته الإحصائية فاشلة وهذا ما يؤكد على ضعف
ومحدودية القطاع المالي في العراق خلال المدة 2013-1980.
- 5-1-5 تم تأكيد نوع العلاقة بين المتغيرات وفقاً للمنطق الاقتصادي اذ استجابة سرعة دوران النقود في العر
(V2 V1) بشكل إيجابي للتغيرات التي تحصل في كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
GDP ، سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي EX IR IN
اثر بشكل سلبي على سرعة دوران النقود ويعود السبب في ذلك الى سلوك الافراد في زيادة طلبهم
على النقود عند ارتفاع معدلات التضخم لتسوية معاملاتهم اليومية.
- 6-1-5 82% من التغيرات التي تحصل في سرعة دوران النقود في العراق (V2 V1)
يفسرها كل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP ، سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي
EX IN IR FD 18% من التغيرات تفسرها
- 7-1-5 2013-1980 (V2 V1)
غير مستقرة وهذا يعني عدم قدرة القائمين على السياسة النقدية من التنبؤ بسرعة دوران النقود
زيادة في عرض النقد قد تسبب ارتفاع حاداً في المستوى العام للأسعار.
- 8-1-5 بينت نتائج تقدير دالة سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق V1
V2 انها متقاربة الى حد كبير وهذا ناتج من ضعف العمق المالي في العراق وهذا ما يؤكد
عدم قدرة هذا العامل تفسير التغيرات التي تحصل في سرعة دوران النقود.
- 9-1-5 ان تصحيح اختلال سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق يحتاج 0.83% من السنة حتى يعود الى
التوازن وما يعادل 10 اشهر تقريبا ، في حين اظهرت النتائج ان تصحيح الاختلال لسرعة دوران
سع يحتاج 0.92% من السنة للعودة الى التوازن وهو ما يعادل 11 .

2-5- التوصيات:

- 1-2-5- الاخذ بنظر الاعتبار العوامل المحددة لسرعة دوران النقود من قبل القائمين على السياسة النقدية في العراق لما لها من اثار مباشرة في تحقيق اهداف هذه السياسة.
- 2-2-5- تحديد الحجم الأمثل لعرض النقد من قبل القائمين على السياسة النقدية في العراق في ظل عدم قدرتهم بالتنبؤ بسرعة دوران النقود وبما يحقق أهدافها لا سيما الاستقرار النقدي.
- 3-2-5- ان ضعف العمق المالي في العراق يضع القائمين على تطبيق السياسة الاقتصادية برمتها اما اتخاذ الي لا سيما خفض أسعار الفائدة وتشجيع المواطنين على التعامل مع المصارف، إضافة الى وضع اجراءات رادعة لكل عملية تلكئ تحصل من قبل أي مصرف وتفعيل القوانين وبشكل صارم ليعزز ذلك ثقة الافراد في القطاع المصرفي ويدفعهم نحو مزيد من التعاملات.
- 4-2-5- ينبغي على القائمين على تطبيق السياسة الاقتصادية الاخذ بنظر الاعتبار حالة التوازن التي تتمتع بها سرعة دوران النقود عند تطبيق القرارات.
- 5-2-5- دراسة مؤشرات التطور المالي بشكل منفرد وربطة بمتغير سرعة دوران النقود في العراق لا سيما بعد 2003 لمعرفة دور التطور المالي في التأثير على متغير

- المصادر العربية:
- 1- المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرة السنوية (2003-2014).
 - 2- الجناحي، هميل عجمي، أرسلان، رمزي ياسين (2009) النقود والمصارف والنظرية النقدية لتوزيع، عمان، الأردن.
 - 3- الجويجاتي، اوس فخرالدين، الربيعي، رشا حميد رجب (2012) العلاقة السببية بين سرعة دوران الجوازات 1991-2011 مجلة تنمية الراءفين، ملحق العدد 110 34 .
 - 4- التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.
 - 5- حسن، موفق السيد (1999) التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية مفهوم النقد والطلب عليه، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، سوريا.
 - 6- بل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 7 (2011)
 - 7- آل طعمة، حيدر حسين احمد محمد، (2011) تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
 - 8- المعجل، محمد بن صالح بن سليمان، (2004) محددات سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، السعودية.
 - 9- سليمان، هند محمد، (2003) العوامل المحددة لسرعة دوران النقود دراسة تطبيقية على السودان (1970-2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، كلية الاقتصاد، السودان.
 - 10- سوق العراق للأوراق المالية، التقرير السنوي (2004-2013).

11- شنيش، احمد رمضان، (2013) دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في

الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)

• المصادر الأجنبية

1. Akinlo, A. E., (2012), **Financial Development and the Velocity of Money in Nigeria: an Empirical Analysis**, the Review of Finance and Banking, Vol. 4, Issue 2.
2. Alayee, Hatam Hatef Abdulkadhim, Adam, Mustafa Hassan Mohammad, (2013), **Financial Development and the Velocity of Money Under Interest-Free Financing system: An Empirical Analysis**, American Based Research Journal ISSN (2304-7151) Vol.2, Issue 8.
3. Anderson, Richard G., Bordo, Michael, Duca, John V., (2015), **Money and Velocity During Financial Crises: From the Great Depression to the Great Recession**, Federal Reserve Bank of Dallas Research Department Working Paper 1503.
4. Brand, Claus, Gerdesmeier, Dieter and Roffia, Barbara (2002), **Estimating the Trend of M3 Income Velocity underlying the Reference Value for Monetary Growth**, European Central Bank, Kaiserstrasse 29, Germany.
5. Caruso, Massimo, (2001), **Stock Prices and Money Velocity: A Multi-Country analysis**, Empirical Economics, 26:651-672.
6. Dickey, D. and Fuller, W. (1981), **Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root**, Econometrica., 1057-1072.
7. Gill, Abid Reshid (2009), **Determinants of Velocity of money in Pakist**, International Conference on Applied Economics-ICOAE2010.
8. Okafor, Peter N., Shitile, Tersoo S., Osude, Danladi, Ihediwa, Chidi C., Owolabi, Olamide H., Shom, Verse C. and Agbadola, Emmanuel T., (2013), **Determinants of Income Velocity of Money in Nigeria**, Central Bank of Nigeria, Economic and financial Review, Vol.51/1 March .
9. Omer, Muhammad, (2010), **Velocity of Money Functions in Pakistan and Lessons for Monetary Policy**, SBP Research Bulletin, Vol.6, No.2.
10. Phillips, R., and P. Perron (1988), **Testing for a Unit Root in Time Series Regression**, Biometrika, Vol.57, P-P. 335.
11. Ranjan, Ravi Prokash, Kar, Rituparna, (2012), **The Dynamics of Money Velocity Extenal Sectors and Electronic Transactions in India: Connecting dots using Empirical Approach**, Journal of Applied Economics and Business Research, JAEBR, 4(3):182-209.
12. William H. Greene,(2003), **Econometric Analysis**, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA.

(1) دوران النقود والعوامل المؤثرة فيها في العراق

بالمفهوم M2*	بالمفهوم الضيق MI*	بالمفهوم V2	بالمفهوم الضيق V1	FD	IR	IN	EX	الحقيقي GDP*	
3.3473	2.6502	4.711469	5.950758	79.17426	5.75	0.31	0.006612	19.046	1980
4.7093	3.4455	2.409466	3.293252	73.16374	6.13	0.48	0.00788	18.908	1981
6.2259	4.9807	2.042227	2.552794	79.99968	6.13	0.48	0.008974	18.809	1982
7.5868	5.5274	1.663547	2.283352	72.85549	6.13	0.5	0.010068	17	1983
7.4613	5.4999	1.950183	2.645666	73.71236	6.13	0.5	0.010861	16.748	1984
7.8074	5.77	1.922766	2.601698	73.90424	6.13	1.18	0.011321	16.991	1985
10.0716	6.7363	1.454784	2.175081	66.88411	6.13	1.17	0.011463	17.781	1986
12.4607	8.293	1.412441	2.122272	66.55324	6.13	1.17	0.013065	19.435	1987
14.9381	9.484	1.300848	2.048946	63.48866	6.13	2	0.015855	19.432	1988
18.6308	11.8682	1.095385	1.719545	63.70204	6.13	3	0.016854	18.826	1989
24.875	15.359	2.248302	3.641285	61.74472	6.13	4	0.025558	29.711	1990
33.586	24.67	1.263967	1.720778	73.45322	6.13	10	0.073235	10.682	1991
59.147	43.909	1.946141	2.621522	74.23707	6.5	21	0.013445	14.163	1992
116.753	86.43	2.754935	3.721473	74.02808	6.5	74	0.413992	18.453	1993
280.971	238.901	5.902124	6.941477	85.02692	7.25	456	2.451448	19.164	1994
780.413	705.064	8.57941	9.496277	90.34498	7.25	1674	11.06559	19.571	1995
1095.948	960.503	5.931782	6.76825	87.64129	7.25	1170	9.35779	21.728	1996
1260.973	1038.097	11.96944	14.53924	82.32508	7.25	1471	11.51241	26.342	1997
1673.201	1351.876	10.23538	12.66821	80.79579	7.35	1620	13.21284	35.525	1998
2189.908	1483.836	15.73765	23.22629	67.75791	7.35	1972	14.87463	41.771	1999
2266.188	1728.006	22.42665	29.41136	76.25166	7.35	1930	15.61509	42.358	2000
2909.948	2159.089	14.41439	19.42724	74.19682	6.35	1929	18.17189	43.335	2001
3907.558	3013.601	11.54408	14.96852	77.12236	6.35	1957	21.68213	40.344	2002
4012.152	3312.233	7.374098	8.932344	82.55502	6	1936	28.74551	26.99	2003
11498.15	10148.69	4.629876	5.245506	88.26367	6	1453	36.49585	41.607	2004
14659.35	11399.13	5.016116	6.450758	77.7601	6.5	1472	49.98945	43.438	2005
21050.25	15460.06	4.540944	6.1829	73.4436	10.4	1475	76.59179	47.851	2006
26920	21721.17	4.140261	5.131207	80.68785	20	1267	100.2088	48.046	2007
34861.93	28189.93	4.504228	5.570288	80.86166	16.7	1119	102.8822	50	2008
45355.29	37300.03	2.880418	3.502469	82.23965	8.8	1118	100	57	2009
60289.17	51743.49	2.688121	3.132076	85.82552	6	1185	102.457	57.7516	2010
72067.31	62473.93	3.015613	3.478685	86.68831	6	1196	108.19	63.6504	2011
75336.13	63735.87	3.343783	3.952369	84.602	6	1233	114.742	70.2013	2012
82448.08	69605.1	3.2432	3.841609	84.42295	6.25	1232	116.8714	73.158	2013

لى بيانات البنك المركزي العراقي (النشرات السنوية اعداد مختلفة) وبيانات الجهاز المركزي

للإحصاء والأبحاث، وزارة التخطيط .

*مليار دينار عراقي